

الكَشْفُ الحَثِيث
عن خبر وصيَّة النبيِّ ﷺ بأهلِ الحديث

إعداد الدكتور

عثمان محمد محمد عبد الحافظ

مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

دسوق ـ جامعة الأزهر



الكَشْف الحَثِيث عن خبر وصية النبي ﷺ بأهل الحديث

عثمان محمد محمد عبد الحافظ

قسم الحديث وعلومه - كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق - جامعة الأزهر

البريد الإلكتروني: OsmanMohamed.2230@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

إن أعلى العلماءِ قَدْرًا، وأنْوَرَهُمْ بدرًا، وأنبلَهُم شأنًا، وأعظمَهُم عند الله منزلةً ومنزلًا، وأكرمَهُم مكانةً ومكانًا؛ حَمَلَةُ السنةِ النبويَّةِ، وحَسْبُك جمالًا عِصابةٌ وصَّى بهم النبيُّ ﷺ أصحابَهُ، فكان ﷺ يقول لهم: «إنَّ النَّاسَ لكم تبَعٌ، وإنَّ رجالًا يَأْتُونَكُم من أقطارِ الأرض يتفقَّهُون في الدِّينِ، فإذا أتَوكُم فاسْتَوصُوا بهم خَيْرًا»، فعَمِلَ الصحابةُ -رضي الله عنهم- بوَصِيَّةِ النبيِّ -ﷺ- مِنْ بعدِهِ، فكان الصحابي الجليل أبو سعيد الخُدْرِي -رضي الله عنه- إذا جاءه طالبُ علمٍ أكرمه، وأوسع له في المجلس، وأدناه منه، وقال له: «مَرْحَبًا بوَصِيَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ»، وقد أَوْدَعَ أهلُ الصنعةِ الحديثيةِ هذا الحديث في مصنفاتهم التي أَلَّفُوهَا استقلالًا في شرف أصحاب الحديث، أو تبَعًا، وقد أعجبني حُسْنُ سياقِهِم لطُرُقِهِ وألفاظِهِ، فدفعني ذلك للنظرِ في هذا الحديث، ومعرفةِ كلام أهل الصنعة الحديثية فيه، وسميتُهُ: «الكَشْف الحَثِيث عن خبر وصية النبي ﷺ بأهل الحديث»، ومن الأسباب التي دفعتني للكتابة فيه: أنَّ فيه مَنْقَبَةً شريفةً لأهل الحديث، وحَسْبُهُمْ أنْ يُوصِي بهم النبيُّ ﷺ أصحابَهُ، ثم رجاء أنْ أنتظمَ في سِلْكِ أهلِ الحديث؛ فإنَّ هذا الحديثَ أحدُ الأحاديث التي رَغِبَ أهلُ الصنعةِ الحديثيةِ للحَدِيثِيِّ العنايةَ به، وجَمْعَ طُرُقِهِ، وقد اختلف النُّقَّادُ فيه تصحيحًا وتضعيفًا، فحَمَلَنِي ذلك على تحريرِ ذلك الخلاف، ومعرفة الراجح منه.

وقد أَسْفَرَ البحثُ عن عِدَّةِ نتائجَ، يمكن إيجازها فيما يلي: أنَّ حديثَ أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ

جاء من طُرُقٍ لا تَخْلُو من ضَعْفٍ أو ضَعْفٍ شَدِيدٍ، بل ووَضْعٍ، لكنَّ بعضَ طُرُقِهِ صالحةٌ للاعْتِبَارِ والارْتِقَاء، وأنَّ حديثَ أبي هارون العَبْدِي ضعيفٌ جدًّا، والآفةُ فيه من أبي هارون، لكنَّه لمَّا رواه عنه سفيانُ الثَّورِيُّ والحَمَّادَانِ صَلُحَ للاعْتِبَارِ والارْتِقَاء، وأنَّ حديثَ أبي نَضْرَةَ خطأٌ، أخطأ فيه الجُرَيرِي بعد ما اختلط، فجعله عن أبي نَضْرَةَ بَدَلَ أبي هارون، وأنَّ حديثَ شَهْر بن حَوشَب مع ضَعْفِهِ أقوى شيءٍ وَرَدَ في البابِ وأَحْسَنُهُ، وأنَّ باقي أحاديثِ البابِ والشواهدَ التي ورَدَتْ بمعناه لا يُمْكِنُ أنْ يُعَوَّلَ عليها؛ لأنَّها لا تَخْلُو من خطأٍ أو ضَعْفٍ شديدٍ أو وَضْعٍ.

الكلمات المفتاحية: الكشف الحثيث – خبر – وصية – أهل الحديث – شرف أصحاب الحديث

.

Ceaseless Detection of the News of Prophet Muhammad's Advice of the People of Hadith

By: Othman Mohammed Mohammed Abdel– Hafez
Department of Hadith and its Sciences
Faculty of Islamic and Arabic Studies for Men in Desouk
Azhar University

Abstract

The highest esteemed, the most enlightened, the noblest of them all, those who receive the greatest status before Allah, and the most honored scholars are those who acquire the prophetic traditions. Suffice it to say, they represent a group whom Prophet Muhammad (peace be upon him) recommended to his companions saying "People follow you. Men would come unto you from regions of the earth seeking a better understanding of their religion. Thence treat them well". Accordingly, after Prophet Muhammad's (Peace be upon him) died, his companions (May Allah be pleased with all) followed his advice. Abu Said Al- Khudri, the great companion (May Allah be pleased with him) followed the advice of Prophet Muhammad (Peace be upon him). Whenever a scholar came to Abu Said Al- Khudri, he honored him, welcomed him in his council, allowed him to sit close by and said to him "You're welcome since you are the advice of the messenger of Allah". People of the Hadith placed that Hadith in their classifications which they wrote honoring or following the scholars of Hadith. The researcher shows his admiration of the good ways and words in which the Hadith mentioned above was introduced. Therefore, the researcher felt impelled to consider that Hadith and understand the word of the people of Hadith as included there. Hence, the title of this research " Ceaseless Detection of the News of Prophet Muhammad's Advice of the People of Hadith" is now justified. Another reason for selecting that Hadith for study is that it includes honorable characteristics of the people of Hadith and that is why Prophet Muhammad Peace be upon him recommended them to his companions. In the future, the researcher wishes to continue his research in the field of Hadith. Moreover, this Hadith is one of the Hadiths to which the people of Hadith ascribed great importance as they traced its ways. It is noteworthy that the critics differed around its credibility and/ or weakness. For all these reasons, the

researcher felt obliged to study this difference and decide the most preponderant viewpoint. In conclusion, the research has reached several findings that could be summed as follows: first, the Hadith of Abu Said Al- Khudri came down through various ways and either of them would suspiciously be weak, very weak, or even fabricated. However, some of those ways are due to be considered. Second, the Hadith of Abi Haroun Al- Abdi is very weak since the defect lies beyond Abi Haroun himself but the Hadith was narrated by Sufian Al- Thawri after Abi Haroun and the two Hammadans made the Hadith worthy of consideration and advancement. Third, the Hadith of Abi Nadhrah is mistaken since Al- Jurairi mistakes the Hadith after getting confused and narrated it after Abi Nadhrah instead of Abi Haroun. Despite the weakness of the Hadith of Shahr Bin Hoshub, it is the most credible and reliable Hadith in that chapter. The remaining Hadiths of that chapter and the clues inherited in their meaning are unreliable because they can hardly be devoid of mistakes, severe weaknesses, or fabrications.

Key words: ceaseless detection, news, advice, the people of Hadith, the honor of the people of Hadith.

.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمـــة

الحمدُ للهِ ذي الفَضْـلِ والإحْسَـان، والجودِ والإنْعَام، خَلَقَ الخَلْقَ بقدرتِه، ورَبَّاهم بنعمتِه، واصـطفى منهم طائفةً أصـفياء، وجعلهم بررةً أتقياء، فهم أُمَنَاءُ اللهِ من خَلِيقَتِه، والواسـطةُ بين النبيِّ ﷺ وأُمَّتِه، والقائمون بحِفْظِ دينِهِ ومِلَّتِه.

وأشهدُ أنْ لا إله إلَّا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، وأشهد أنَّ محمدًا عبدُهُ المصطفى، ورسولُهُ المجتبى، بَلَّغَ عنه رسالتَه، وأدى للناس أمانتَه، فصلَّى اللهُ عليه وعلى آله وأصحابه، وشرَّف وكرَّم.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ علمَ الحديثِ هو أفضـلُ العلومِ بعد القرآنِ وأعْلَاهَا، وأجلُّ المعارفِ وأَسْـنَاهَا، وهو الوحي الثاني، فبه يُعْلَمُ مُرَادُ اللهِ من كلامه، ومنه تظهرُ المقاصـدُ مِنْ أحكامِهِ، وهو مما خَصَّ اللهُ به هذه الأُمَّةَ وشَرَّفَهَا على غيرها من الأُمَمِ

وكان أعلى العلماءِ قَدْرًا، وأنْوَرَهُمْ بدرًا، وأنبلَهُم شـأنًا، وأعظمَهُم عند الله منزلةً ومنزلًا، وأكرمَهُم مكانةً ومكانًا؛ حَمَلَةُ السنةِ النبويَّةِ، وناقلُو أخبارِهَا، وحَفَظَةُ حديثِهَا، وعَاقِلُو أسْرَارِهَا، ومُحَقِّقُو ألفاظِهَا، ومُدَقِّقُو مَعَانِيها، وأصـحابُ درايتها، وهم الطائفة المنصورة، ولنْ يزالوا ظاهرين على الحقِّ حتى يأتي أمرُ اللهِ وهم على ذلك[1]، وهم أسـعدُ النَّاسِ بحديث النبي ﷺ: «نَضَرَ اللهُ امرأً سَمِعَ مِنَّا حديثًا، فحَفِظَهُ حتى يُبَلِّغَهُ»[2].

بِيْضُ الوجوهِ، كريمـةٌ أحسـابُهُمْ   شُـمُّ الأنـوفِ، مـن الـطِّـرَازِ الأَوَّلِ

---

(١) الكواكب الدراري (١/٢).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه في (كتاب العلم/ باب فضل نشر العلم/ ٣/٣٢٢/ ح٣٦٦٠)، وابن حبان في صحيحه (ح٣٦٣٠ / ٤/٣٨٥) من حديث زيد بن ثابت.

وحَسْبُك جمالًا عِصَابةٌ[١] وصَّى بهم النبيُّ ﷺ أصحابَهُ، فكان ﷺ يقول لهم: «إنَّ النَّاسَ لكم تَبَعٌ، وإنَّ رجالًا يَأْتُونكُم من أقطارِ الأرض يتفقَّهُون في الدِّينِ، فإذا أَتَوكْم فاسْتَوصُوا بهم خَيْرًا».

فعَمِلَ الصحابةُ -رضي الله عنهم- بوَصِيَّةِ النبيِّ -ﷺ- مِنْ بعدِهِ، فكان الصحابي الجليل أبو سعيد الخُدْرِي -رضي الله عنه- إذا جاءه طالبُ علمٍ أكرمه، وأوسع له في المجلس، وأدناه منه، وقال له: «مَرْحَبًا بوَصِيَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ».

وهذا الحديثُ قد وَقَعَ من أهلِ الأثرِ بمَوقِعٍ جليلٍ حتى إنَّ الحاكمَ أبا عبد الله ابنَ البَيِّع (ت٤٠٥ هـ) جَعَلَهُ أَوَّلَ حديثٍ في فضل أصحاب الحديث[٢].

وكان الحافظُ العراقيُّ -رحمه الله- شديدَ الاحتفاءِ بهذا الحديث، شديدَ الإعجابِ به، حتى إنَّه أَخَذَ المعنى الذي فيه، ونَظَمَهُ في أبياتٍ[٣]، فقال:

تَرَفَّقْ بمَنْ يأتيك للعلم طالبًا	وقُلْ: مرحبًا يا طالبَ العلم مرحبًا
فذاك الذي أوصى به سَيِّدُ الوَرَى	كما قد رَوَى الخُدْرِيُّ عنه ورَحَّبَا
ومَنْ سَهَّلَ اللهُ الطريقَ لجَنَّةٍ	له لجديرٌ بالتَّرَحُّبِ والحِبَا

وقد أَوْدَعَ أهلُ الصنعةِ الحديثيةِ هذا الحديث في مصنفاتهم التي أَلَّفُوهَا استقلالًا في شرف أصحاب الحديث، كما فعل الخطيبُ البغداديُّ (ت٤٦٣ هـ)، أو تَبَعًا كما فَعَلَ القاضي أبو محمد الرَّامَهُرْمُزِي (ت٣٦٠ هـ)، والقاضي عِيَاض (ت٥٤٤ هـ) وغيرهما، وقد أعجبني حُسْنُ سياقِهم لطُرُقِهِ وألفاظِهِ، فدفعني ذلك للنظرِ في هذا الحديث، ومعرفةِ كلام أهل الصنعة الحديثية

---

(١) أي جماعة، وقد وردتْ هذه اللفظةُ في حديث عند مسلم في صحيحه (ح١٠٣٧)، في ذِكْر الطائفة المنصورة، فقال ﷺ: «لا تزال عِصَابةٌ من المسلمين يقاتلون على الحق ظاهرين على مَنْ نَاوَأهم، إلى يوم القيامة».

(٢) المستدرك (كتاب العلم/ ١/١٦٤/ ح٢٩٨).

(٣) درة الحجال في أسماء الرجال (٢/١٦٠).

فيه، فرأيتُ النُّقَّاد قد اختلفتْ أنظارُهم في هذا الحديث، ما بين مُعِّلٍ له، ونافٍ للعلَّةِ عنه، فحملني ذلك على دراسة هذا الحديث، وتحرير ذلك الخلاف، وسميتُهُ: «الكَشْف الحَثِيث[1] عن خبر وصية النبي ﷺ بأهل الحديث».

الأسباب التي دفعتني للكتابة فيه:

١- أنَّ فيه مَنْقَبَةً شريفةً لأهل الحديث، وحَسْبُهُمْ أنْ يُوصِي بهم النبيُّ ﷺ أصحابَهُ.

٢- رجاء أنْ أنتظمَ في سِلْكِ أهلِ الحديث؛ فإنَّ هذا الحديثَ أحدُ الأحاديث التي رَغِبَ أهلُ الصنعةِ الحديثيةِ للحَدِيثِيِّ العنايةَ به، وجَمْعَ طُرُقِهِ، كما ذكره الحاكم أبو عبد الله في «معرفة علوم الحديث»[2].

٣- أنني وأنا أقرأ كتاب «المُحَدِّث الفاصل»[3]، وكتاب «شرف أصحاب الحديث»، وأُعَلِّقُ فوائدَهُما، رأيتُ الحافظين الرَّامَهُرْمُزِي والخطيب البغدادي قد أَبْدَعَا في سَرْدِ طُرُقِ هذا الحديث، وذِكْرِ ألفاظِهِ، فأعجبني حُسْنُ صَنِيعِهِمَا، فأحببتُ أنْ أَقْتَفِيَ أثارَهُمَا.

٤- أنَّه قد اختلف النُّقَّادُ فيه تصحيحًا وتضعيفًا، فحَمَلَنِي ذلك على تحريرِ ذلك الخلاف، ومعرفة الراجح منه.

٥- أنَّ الإمامَ أحمدَ لمَّا سُئِلَ عن أحد طرقه، قال: «ما خَلَقَ اللهُ مِنْ ذا شيئًا»؛ فقد يُبَادِرُ من لم يكنْ له عِلْمٌ بمَوَاقِعِ كلامِ العلماء؛ فينفي الحديثَ رأسًا، ويحكم عليه بالضعف مطلقًا.

---

(١) أي السريع، وكأنَّ هذا الحديث لشرفه وفضله بحثتُ عنه بحثًا سريعًا حتى يَقِفَ صاحبُ الحديثِ على الفائدة منه. ينظر: الصحاح (١/٢٧٨)، ومشارق الأنوار (١/١٨٠).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص٢٥٢).

(٣) وقد قرأتُ -والحمد لله- الكتابَ بتمامه، وعلقتُ فوائده، وهو كتاب نافع جدًّا، يجدر بالحديثي أن يعتني به، وكان العلماءُ شَدِيدِي الشَّغَفِ بهذا الكتاب، حتى إنَّ الحافظ السِّلَفي كان لا يكاد يفارق كُمَّهُ، كما قال الذهبي في السير (١٦/٧٣).

خطة البحث:

لقد اقتضــتْ طبيعةُ البحثِ أنْ يقومَ على خِطَّةٍ علميَّةٍ، انتظمتْ في: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس.

أمَّا المقدمة: فذكرتُ فيها: أهميَّةَ البحثِ، والأســبابَ التي دفعتني للكتابةِ فيه، وخِطَّةَ البَحْثِ، ومَنْهَجَ العَمَلِ.

وأما المبحث الأول: حديث أبي ســعيد، ففيه ســتة مطالب: المطلب الأول: حديث أبي هارون عن أبي سعيد. المطلب الثاني: حديث أبي نَضْرَة عن أبي سعيد. المطلب الثالث: حديث شَـهْر بن حَوشَـب عن أبي سـعيد. المطلب الرابع: حديث أبي خالد مولى بني الـصباح عن أبي سـعيد. المطلب الخامس: حديث عِكْرَمة عن أبي سـعيد. المطلب السـادس: حديث أبي العالية عن أبي سعيد.

وأما المبحث الثاني: شواهد لحديث أبي سعيد، ففيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: حديث أبي الدرداء. المطلب الثاني: حديث جابر. المطلب الثالث: حديث أبي هريرة.

وأما المبحث الثالث: شـرحُ الحديث وفوائدُهُ وما يتعلق به من المُلَح واللطائف، ففيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: شــرح الحديث. المطلب الثاني: فوائد الحديث. المطلب الثالث: ما يتعلق بالحديث من المُلَح واللطائف.

وأما الخاتمة: ففيها أهمُّ النتائجِ التي أَسْفَرَ عنها البحثُ.

وأما الفهارس فاشتملتْ على: فهرس المصادر والمراجع.

منهج العمل:

لقد اتخذتُ لنفسي منهجًا اتبعتُهُ في هذا البحث، وكان على النَّحْوِ التالي:

١ - تتبعْتُ حديثَ أبي ســعيد الخُدْرِي من بُطُون الكتبِ والأجزاء الحديثية التي بين أيدينا، المطبوع منها والمخطوط، ولم أَدَعْ مـصدرًا ذُكِرَ فيه الحديثُ تـصريحًا أو إشارةً إلَّا رَجَعْتُ إليه

واستفدتُ منه.

٢- جعلتُ كلَّ وجهٍ عن أبي سعيد مطلبًا قائمًا بذاتِهِ، فكَمُلَتْ المطلبُ سِتَّةً.

٣- كانت طريقتي في التخريج أنني أذكر اسم المصدر الذي ذُكِرَ فيه الحديث، مع ذِكْرِ الكتاب والباب إن كان، والجزء والصفحة، ورقم الحديث، وأَضُمُّ المصادرَ التي اجتمعت في طريقٍ واحد، مُقَدِّمًا الكتب الستة والموطأ ومسند أحمد وسنن الدارمي، ثم بقية الصِّحَاح، ثم أُرَتِّب باقي المصادر على حسب الأقدم فالأقدم.

٤- أكتفي من الإسناد بذكر الراوي الذي اشْتَرَك مع غيره في الرواية عن المدار، ثم أجمعهم بقولي مثلا: خمستُهم، ثم أذكر المدار، ثم بقية الإسناد، وربما ذكرتُ الإسناد بتَمَامِهِ.

٥- أُشِيرُ عند التخريج إلى لَفْظِ الحديث، فإذا كان لَفْظُ الحديثِ في المصدر الذي أُخَرِّجُ منه بلفظه تامًّا، أشرتُ إليه بقولي: مِثْلَهُ أو بلَفْظِهِ، وإذا كان قريبًا منه أشرتُ إليه بقولي: نَحْوَهُ.

٦- إذا كان لَفْظُ الحديث في المصدر الذي أُخَرِّجُ منه مختلفًا عن لَفْظِ حديثِ الباب، ذكرتُ اللفظة المختلفة أو الزائدة، وذلك لِمَا اشتملتْ عليه من معاني حسنةٍ زائدةٍ.

٧- لم أُهْمِلْ كلامَ الأئمةِ النُّقَّادِ على الحديث، فإذا وجدتُ كلامًا لأحدٍ من الأئمة على الحديث ذكرتُهُ عَقِبَ التخريج.

٨- ثم أقوم بالحكم على الحديث من خلال ما ظَهَرَ لي من التخريج، ومن خلال معرفة حال رواة الإسناد.

٩- أكتفى في الحكم على الحديث بذكر الراوي الذي تسبب في ضَعْفِ الحديث، مع ذكر حكمٍ عامٍّ فيه، وقد أرتضي حكمَ الحافظ ابن حجر في «التقريب»، مع الإحالة على ترجمة الراوي في سائر كتب التراجم.

١٠- ثم أذكر كلامَ الأئمة النُّقَّادِ على الحديث، وإذا كان كلامُ بعضِهم مخالفًا لم رَجَّحْتُهُ؛ تَعَقَّبْتُهُ

مع ذِكْرِ الأدلةِ على ذلك.

١١- تتبعتُ الشواهدَ التي وَرَدَتْ في معنى حديث أبي سعيد، وجعلتُ كلَّ شاهدٍ مطالبًا وحدَهُ، فكَمُلَتْ المطالبُ ثلاثة.

١٢- وَضَعْتُ خاتمةً تضمَّنَتْ أهمَّ النتائجِ التِي أَسْفَرَ عنها البحثُ.

١٣- وأخيرًا عَمِلْتُ فهرسًا للمصادر والمراجع.

المبحث الأول

حــديث أبي سعيــد

المطلب الأول: حديث أبي هارون العبدي عن أبي سعيد

عن أبي هَارُونَ العَبْدِي، قال: «كُنَّا نأتي أبا سعيد، فيقول: مَرْحَبًا بوَصِيَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ، إنَّ رســولَ اللهِ ﷺ قال: «إنَّ النَّاسَ لكم تَبَعٌ، وإنَّ رجالًا يَأْتُونَكُم من أقطارِ الأرض يتفقَّهُون في الدِّينِ، فإذا أَتَوكُم فاسْتَوصُوا بهم خَيْرًا».

تخريج الحديث من هذا الوجه:

أخرجه الترمذي في «جامعه» أبواب «العلم عن رسول الله ﷺ» باب «ما جاء في الاستيصاء بمن يطلب العلم»(٥/ ٣٠)(ح٢٦٥٠)، قال: حدثنا سفيان بن وكيع، قال: حدثنا أبو داود الحفري، وأخرجه ابن ماجه في «سننه» كتاب «الإيمان وفضائل الصحابة والعلم» باب «الوصاة بطلبة العلم»(١/ ٩١)(ح٢٤٩)، قال: حدثنا علي بن محمد -هو الطَّنَافِسِي-، قال: حدثنا عَمْرو بن محمد العَنْقَزِي، وأخرجه ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل»(٢/ ١٢)، قال: حدثنا محمد بن الوزير الواسطي، حدثنا إسحاق بن يوسف الأزرق، وأخرجه أبو نُعَيم في «الحلية»(٩/ ٢٥٢) من طريق قَبِيصَة، وأخرجه ابن جُمَيع في «معجم الشيوخ»(ص٣٥٨)، من طريق الفِرْيَابي،

خمستُهُم (أبو داود الحَفَرِي، وعَمْرو بن محمد العَنْقَزِي، وإسحاق الأزرق، وقَبِيصة، والفِرْيَابي) عن سفيان الثَّورِي، عن أبي هارون[1]، به بلَفْظِهِ.

وقال الترمذي عَقِبَهُ: «قال علي: قال يحيى بن سعيد: كان شعبة يُضَعِّفُ أبا هارون العَبْدِي، قال يحيى بن سعيد: ما زال ابن عَوْن يروي عن أبي هارون العبدي حتى مات، وأبو هارون اسمه

(١) تَصَحَّفَ عند أبي نعيم في الحلية (٩/٢٥٢) إلى: «أبي هريرة»، وهو خطأ فَاحِشٌ.

عُمَارة بن جُوَين».

ومن طريق الترمذي أخرجه العلائي في «إثارة الفوائد» (١/ ٦٩)، وقال: «كذا رواه الترمذي في جامعه، ثم ذَكَرَ الكلام في أبي هارون العبدي، وليس الحديث من أفراده، بل قد رويناه من حديث عَبَّاد بن العَوَّام، عن الجُرَيري، عن أبي نَضْرة، عن أبي سعيد بنحوه».

وأخرجه الترمذي أيضًا في نفس الموضع المتقدم (ح٢٦٥١)، وتَمَّام في «فوائده»(١/ ٦٩)(ح١٤٨) من طريق نُوح بن قيس، نحوه. وقال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه إلَّا من حديث أبي هارون عن أبي سعيد».

وأخرجه ابن ماجه في نفس الموضع المتقدم (١/ ٩٠)(ح٢٤٧) عن محمد بن الحارث بن راشد، عن الحكم بن عَبْدَة، نحوه، وزاد فيه: «واقْنُوهُم»، قلتُ للحكم: ما اقْنُوهُم؟ قال: علموهم.

وأخرجه مَعْمَر في «جامعه» باب «العلم»(١١/ ٢٥٢)(ح٢٠٤٦٦) مثلَهُ.

ومن طريق مَعْمَر أخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (ص٣٦٨)(ح٦٢٢)، وقال: «هكذا رواه جماعةٌ من الأئمة عن أبي هارون العبدي، وأبو هارون وإن كان ضعيفًا فروايةُ أبي نَضْرَة له شاهدة». والبغوي في «شرح السنة» كتاب «العلم» باب «التفقه في الدين» (١/ ٢٨٦) (ح١٣٤)، وقال: «وأبو هارون العبدي اسمه عُمَارة بن جُوَين، كان شعبة يُضَعِّفُهُ، روى عنه ابن عَوْن وغيره».

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده»(٣/ ٦٤٤)(ح٢٣٠٥) عن محمد بن مِهْزَم، مثلَهُ.

ومن طريق أبي داود الطيالسي أخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان»(٣/ ٢٨٢).

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ٢٢٦)(ح٤٠٥)، والشَّجَرِي في «ترتيب الأمالي

الخميسية»(١/ ٧٧)(ح٢٨٥)، والسِّلَفي في «معجم السفر»(ص٤٣) من طريق بُرْد بن سِنَان، مثله.

وأخرجه الرَّامَهُرْمُزِي في «المحدث الفاصل»(ص١٧٦)(ح٢٢)، وتَمَّام في «فوائده»(١/ ٦٤)(ح١٤٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»(١٣/ ٣٨٤)، وفي «معجمه»(١/ ٥٢)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث»(ص٢١) من طريق علي بن عاصم، نحوه، وفيه: «فإذا جاءوكم فألطفوهم وحَدِّثُوهم».

ومن طريق الرَّامَهُرْمُزي أخرجه العلائي في «بُغْيَة المُلْتَمِس»(ص٢٦)، وقال: «أبو هارون العبدي اسمه عُمَارة بن جُوَين بصري، أكثرهم ضعفوه، وليس الحديث من أفراده، بل له طريقٌ أخرى أيضا عن أبي سعيد الخُدْرِي».

وأخرجه الجَوهَري في «مسند الموطأ»(ص٩١)(ح٢٢)، والخطيب في «المُوضِّح»(٢/ ٤٥١)، والسِّلفي في «مشيخة أبي عبد الله الرازي»(ص٩١)، وعِيَاض في «الإلماع»(ص٣٥)، وفي «الغُنْيَة»(ص١٢٢) من طريق نَجْم بن فَرْقَد العطار، مثلَهُ، وزاد فيه: «وعَلِّمُوهم مما علمكم الله ﷻ».

وأخرجه تَمَّام في «فوائده»(١/ ٧٠) (ح١٤٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد»(١٦/ ٥٦٠)، وابن قُدَامَة في «المنتخب من علل الخلال»(١/ ١٣١) من طريق حماد بن سلمة، نحوه.

وأخرجه تَمَّام أيضًا في «فوائده»(١/ ٦٥) (ح١٤٤) والخطيب في «تلخيص المتشابه في الرسم»(١/ ٩) من طريق أبي جعفر الرازي، نحوه.

وأخرجه تَمَّام أيضًا في «فوائده»(١/ ٦٩)(ح١٤٧)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٣٧/ ١٠٤) من طريق الرَّبِيع بن حظيان، نحوه، وفيه: «الناس تَبَع لكم يا أهل المدينة في العلم».

وأخرجه تَمَّام أيضًا في «فوائده»(١/ ٦٥)(ح١٤٥) من طريق الربيع بن بَدْر، نحوه، وفيه:

«مرحبًا مرحبًا، ادْنُوا».

وأخرجه تَمَّام أيضًا في «فوائده»(١/ ٧٠)(ح١٥٠) من طريق عقبة الأصم، نحوه، وزاد فيه: «مرحبا بوصية رسول الله ﷺ، ها هنا إلى جنبي، سَلُوا عَمَّا شِئْتُم».

وأخرجه تَمَّام أيضًا في «فوائده»(١/ ٦٤، ٦٥)(ح١٤٣، ١٤٦) من طريق محمد بن الفضل بن عَطِيَّة، وعُمر بن المغيرة، نحوه.

وأخرجه تَمَّام أيضًا في «فوائده»(١/ ٧٠) (ح١٥١) من طريق مَخْلَد بن الحسين، مختصرًا.

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٢٥٠)(ح١٦١٠)، وفي «المدخل إلى السنن الكبرى»(ص٣٦٩)(ح٦٢٤)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث»(ص٢٢) من طريق محمد بن ذَكْوَان، مُطَوَّلًا، وفيه: «أوصانا رسول الله ﷺ أنْ نُوَسِّعَ لكم في المجلس، وأن نفهمكم الحديث، فإنكم خلُوفُنا، وأهل الحديث بعدنا»، وزاد عند البيهقي: «وكان يُقْبِلُ على الشاب فيقول له: يا ابن أخي، إذا شَكَكْتَ في شيء فسلني حتى تستيقن، فإنك إنْ تنصرفَ على اليقين أحبّ إليَّ من أن تنصرف على الشك».

وأخرجه الخطيب في «الجامع»(١/ ٣٤٨) من طريق عبد العزيز بن حُ َصين، وفيه: «كُنَّا إذا جئنا أبا سعيد الخُدْرِي يبسط لنا رداءَهُ فيقول: اجلسُوا على هذا، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إنَّه سيأتيكم أقوامٌ من أقطار الأرض يتفقهون في الدِّين ويطلبون حديثي، فإذا جاءوكم فأكرموهم».

وأخرجه الخطيبُ أيضًا في «الجامع»(١/ ٣٥٠) من طريق الحسن بن صالح بن حَيٍّ، مختصرًا.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٥٥/ ٣٩٥)، وأبو إسحاق المُزَكِّي في «المزكيات»(ص٨٩)(ح٢٠) من طريق هُشَيم بن بَشِير، نحوه، وفيه: «فأوسعوا لهم، واستوصوا

بهم خيرًا، وعلموهم».

وأخرجه ابن عساكر أيضًا في «تاريخ دمشق»(٤٨/ ٢١٨)، وابن المُقْرِئ في «الأربعون»(ص٥٠)، من طريق يعقوب بن إبراهيم الطُّفَاوي، نحوه.

وأخرجه ابن النَّجَّار في «ذيل تاريخ بغداد» (٥/ ٩٩) من طريق حماد بن زيد، نحوه.

كلهم (سفيان الثَّوْرِي، ونُوح بن قيس، والحكم بن عَبْدَة، ومَعْمَر، ومحمد بن مِهْزَم، وبُرْد بن سِنَان، وعلي بن عاصم، ونَجْم بن فَرْقَد، وحماد بن سلمة، وأبي جعفر الرازي، والربيع بن حظيان، والربيع بن بدر، وعقبة الأصم، ومحمد بن الفضل، وعُمر بن المغيرة، ومَخْلَد بن الحسين، ومحمد بن ذَكْوَان، وعبد العزيز بن حُصَين، والحسن بن صالح، وهُشَيم، ويعقوب بن إبراهيم الطُّفَاوي، وحماد بن زيد) عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد، به.

الحكم على الحديث من هذا الوجه:

الحديثُ مِنْ هذا الوجهِ ضَعِيفٌ جدًّا، مَدَارُهُ على أبي هارون العَبْدِي عُمَارَة بن جُوَين، وهو متروكٌ، قال شعبة: «لأنْ أُقَدَّمَ فيُضْرَبَ عُنُقِي أحبُّ إليَّ مِن أنْ أقول: حدثنا أبو هارون»[١]. وقال النسائي[٢]، والحاكم أبو أحمد[٣]: «متروك الحديث». وقال ابن عبد البر: «أجمعُوا على أنَّه ضعيفُ الحديثِ، وقد تحامل بعضُهم فنَسَبَهُ إلى الكَذِب»[٤]. وقال الذهبي: «لَيِّنٌ بمَرَّة»[٥]. وقال ابن حجر: «مَتْرُوكٌ، ومنهم مَنْ كَذَّبَهُ، شيعي»[٦].

(١) الكامل (٦/١٤٧).

(٢) الضعفاء والمتروكون (ص٨٤/ ت٤٧٦).

(٣) تهذيب الكمال (٢١/٢٣٥).

(٤) الاستغناء (٢/٩٧٨).

(٥) ميزان الاعتدال (٣/١٧٣).

(٦) تقريب التهذيب (ص٤٠٨/ ت٤٨٤٠).

والحديثُ ضعَّفَهُ من هذا الوجه: الترمذي، والبَغَوي، والبيهقي، كما تقدَّم في التخريج، وابن طاهر[1]، وابن القَطَّان الفاسي[2]، وأَيَّدَ ابنُ معين ضَعْفَهُ[3].

ومِنَ المُقَرَّرِ عند أهل الفَنِّ أنَّ الحديثَ الضعيفَ جدًّا لا يَرْتَقِي إلَّا إذا تعددتْ طُرُقُهُ وكَثُرَتْ، فيرتقي من الضَعْفِ الشديدِ الذي لا يُعْمَلُ به بحالٍ إلى الضعيفِ الذي يُعْمَلُ به في فضائل الأعمال، كما قال الحافظ ابن حجر في «الإمتاع»[4]، وأحاديث الباب ربما مجموعُها يَقْصُرُ عن تقويةِ الضَّعْفِ الشديدِ الذي في حديث أبي هارون.

لكنْ مما يُقَوِّي حديث أبي هارون ويَشُدُّهُ: أنَّ سفيانَ الثوريَّ قد روى الحديثَ عن أبي هارون مع صِحَّةِ الطريقِ إلى سفيان عند ابن ماجه وابن أبي حاتم[5]، مما جعل حديثَ أبي هارون صالحًا للاعتبارِ والارتقاء، قال الدارقطني: «عُمَارة بن جُوَين، أبو هارون العَبْدِي، مُتَلَوِّنٌ، خارجيٌّ وشيعيٌّ، يَصْلُحُ أنْ يُعْتَبَرَ له بما يرويه عنه الثوريُّ والحَمَّادَان[6]»[7].

ومُرَادُ الدارقطني: أنَّ ما رواه الثوريُّ والحَمَّادَان عن أبي هارون يَصلُحُ أنْ يُتتبَّعَ ويُنْظَرَ هل تُوبِعَ فيَرْتَقِي ويَنْجَبِر، أم لا فيَبْقَى على حاله، فالاعتبار كما عرفه البِقَاعي: «تَفْتِيشُ المُحَدِّثِ على طُرُق الحديث؛ لأجل معرفة المتابعات والشواهد»[8].

---

(١) ذخيرة الحفاظ (٥/٢٥٣٩).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٤/٣٢).

(٣) سؤالات ابن الجنيد (ص٦٣).

(٤) الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع (ص٧٠).

(٥) وقد تقدَّم في التخريج.

(٦) المُتَأَمِّلُ في طُرُقِ الحديثِ يَرَى أنَّ الحَمَّادَين قد رَوَوا الحديثَ أيضًا عن أبي هارون، لكنَّ الطريقَ إليهما لم يَسْلَمْ من الضَّعْفِ، ولهذا أعرضتُ عن ذِكْرِهِمَا، واكتفيتُ بسفيان.

(٧) الضعفاء والمتروكون (٢/١٦٤/ ت٣٧٨).

(٨) النكت الوفية (١/٤٧٧).

إذًا، روايةُ الثَّوْريِّ جعلتْ حديثَ أبي هارون ضعيفًا صالحًا للاعتبارِ والارتقاءِ، بعد أنْ كان ضعيفًا جدًّا، وكأنَّ الثَّوْريَّ وإنْ روى عن أبي هارون فلم يَرْوِ عنه ما كان شديدَ الضَّعْف.

وقد تتبعتُ طُرُقَ حديثِ أبي سعيد وسَبَرْتُهَا فوجدتُ شَهْرَ بن حَوْشَب قد تابع أبا هارون، وهذه المتابعة ضعيفة، وسيأتي الكلام عليها مستوفىً في المطلب الثالث، فيَرْتَقِي حديثُ أبي هارون -بعد أنْ تقوَّى براوية الثوري- بمتابعة شَهْر بن حَوشَب إلى الحسن لغيره، قال ابن الجُنيد: «ذُكِرَ ليحيى بن معين، وأنا أسمع، حديث أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخُدْرِي، أنَّه قال: مرحبًا بوصيَّة رسول الله ﷺ، فقال يحيى: قد رواه لَيْث بن أبي سُلَيم، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن أبي سعيد مثلَهُ. فقال رجل ليحيى: هذا أيضًا ضعيف مثل أبي هارون؟ قال: لا، هذا أقوى مِنْ ذاك وأحسنُ»[1].

والحاصل: أنَّ حديثَ أبي هارون العَبْدِي ضعيفٌ جدًّا، لكنَّه تقوَّى وارتقى إلى الضعيف برواية سفيان الثَّوْري عنه، ثم ارْتَقَى من الضعيف إلى الحسن لغيره بمتابعة شَهْر بن حَوْشَب له[2].

ثم إنَّ روايةَ هذا العددِ الهائلِ الذي نَيَّفَ على العشرين للحديث عن أبي هارون، وفيهم أئمة مثل: سفيان الثوري، ومَعْمَر، وهُشَيم، والحسن بن صالح، وذَوِييهم؛ يجعل القلب يطمئن إلى أنَّ للحديثِ أصلًا ثابتًا عن أبي سعيد، وأنَّ هذا الحديثَ مِمَّا حَفِظَهُ أبو هارون، ولم يَخْتَلَّ فيه ضبطُهُ؛ حتى ولو كان متروكًا، إذ قد يَحْفَظُ الضعيفُ، ويَصْدُقُ الكَذُوبُ[3]. والله وَلِيُّ التوفيق.

---

(١) سؤالات ابن الجنيد (ص٦٣).

(٢) وقد عَرَضْتُ هذه النتيجة على شيخنا العلامة الدكتور أحمد مَعْبَد -حفظه الله تعالى- فوَافَقَنِي عليها، فلله الحمدُ والمِنَّة.

(٣) نزهة النظر (ص٢٢٣).

المطلب الثاني: حديث أبي نضرة العبدي عن أبي سعيد.

عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيد الخُدْرِي أنه قال: «مرحبًا بوَصِيَّة رسولِ اللهِ ﷺ، كان رسول اللهِ ﷺ يُوصِينَا بكم».

تخريج الحديث من هذا الوجه:

أخرجه الحاكم في «المستدرك» كتاب «العلم»(١/ ١٦٤)(ح٢٩٨) من طريق القاسم بن المغيرة الجوهري، وصالح بن محمد الحافظ،

وأخرجه من طريق الحاكم البيهقيُّ في «المدخل» باب «تقريب الفتيان من طلاب العلم»(ص٣٦٨)(ح٦٢١)، وفي «دلائل النبوة»(٦/ ٥٤٠).

وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»(٢/ ١٢)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل»(ص١٧٥)(ح٢١)، ومن طريقه العلائي في «بغية الملتمس»(ص٢٨)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان»(٤/ ١٧٠) من طريق محمد بن الحسين بن إشْكَاب،

وأخرجه تمام في «فوائده»(١/ ٢٠)(ح٢٣) من طريق عبد الله بن الحسين المَصِّيصِي،

وأورده ابن قُدَامَة في «المُنْتَخَب من علل الخَلَّال»(١/ ١٣٢)(ح٦٦) من طريق مهنا بن يحيى،

خمستهم (القاسم بن المغيرة، وصالح بن محمد، ومحمد بن الحسين بن إشْكَاب، وعبد الله بن الحسين، ومهنا بن يحيى) عن سعيد بن سليمان الواسطي، عن عَبَّاد بن العَوَّام، عن الجُرَيرِي، عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيد، به بلفظه.

وقال الحاكم عقبه: «هذا حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ، لاتِّفَاقِ الشيخين على الاحتجاج بسعيد بن سليمان وعَبَّاد بن العَوَّام والجُرَيري، ثم احتجاج مسلم بحديث أبي نَضْرة، فقد عددتُ له في المسند الصحيح أحدَ عشرَ أصلًا للجُرَيرِي، ولم يُخْرِجَا هذا الحديث، الذي هو أوَّلُ حديثٍ في

فضـل طُلَّاب الحديث، ولا يُعْلَمُ له عِلَّة، ولهذا الحديث طُرُقٌ يجمعها أهلُ الحديثِ، عن أبي هارون العَبْدِي، عن أبي سعيد، وأبو هارون ممن سَكَتُوا عنه».

ووافقه الذهبي قائلًا: «على شَرْط مسلم، ولا عِلَّةَ له».

وقال العلائي عَقِبَه عن إسناده: «لا بأس به؛ لأنَّ سعيد بن سليمان هذا هو النَّشِيطِي فيه لِيْنٌ يُحْتَمَل، حدَّث عنه أبو زُرْعَة وأبو حاتم الرازيان وغيرهما».

وقال مهنأ كما في «المنتخب»: «سـألتُ أحمد عن حديث: حدثنا سـعيد بن سـليمان: ثنا عَبَّاد بن العَوَّام، عن سـعيد الجُرَيري، عن أبي نَضْـرَة، قال: كُنَّا نأتي أبا سـعيد الخُدْرِي فيقول: مَرْحَبًا بوَصِـيَّةِ رسـولِ اللهِ -ﷺ-، فقال أحمد: ما خَلَقَ اللهُ من ذا شـيئًا، هذا حديث أبي هارون عن أبي سعيد».

وأخرجه الرَّامَهُرْمُزِي في «المحدث الفاصـل»(ص١٧٥)(ح٢٠)، قال: حدثنا موسـى بن زكريا، حدثنا بشر بن معاذ العَقَدِي، حدثنا أبو عبد الله شيخ ينزل وراء منزل حماد بن زيد، حدثنا الجُرَيرِي، عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيد الخُدْرِي، أنَّه كان إذا رأى الشباب قال: «مَرْحَبًا بوَصِيَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ، أمرنا أنْ نُحَفِّظَكم الحديث، ونُوسِّعَ لكم في المجالس».

وأخرجه من طريق الرَّامَهُرْمُزِي العلائي في «بغية الملتمس»(ص٢٨)، وقال عقبه: «أبو عبد الله هذا لم أعرفْهُ».

وأخرجه أبو بكر الزُّبَيرِي في «فوائده - مخطوط» (ب/ ٢٥)، قال: قرأتُ على أبي أمية، حدثك عبد الرحمن بن قيس، عن كَهْمَس، عن أبي نَضْـرَة، عن أبي سـعيد الخُدْرِي، قال: كُنَّا نأتيه فيقول: مَرْحَبًا بوَصِيَّةِ رسولِ الله ﷺ، قلنا: وما وَصِيَّةُ رسولِ الله ﷺ؟ قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّه سـيأتيكم أقوامٌ يتعلمون منكم، فاستوصـوا بهم خيرًا» قال: وكُنَّا نسـأله عن الحديث المرة والمرتين -لا أعلمه إلَّا قال: ثلاثًا- فيُعِيدُهُ علينا.

الحكم على الحديث من هذا الوجه:

الحديثُ من هذا الوجهِ ضَعِيفٌ، وهو وإنْ كان ظاهرُهُ الصِّحَّة، لكن فيه عِلَّة خَفِيَّة[١]، وهي أنَّ سعيدًا الجُرَيرِي مع ثقتِهِ أخطأ فيه، فجعله عن أبي نَضْرَة العبدي الثقة، بدل أبي هارون العبدي المتروك، ويدلُّ على خطئه أمور:

الأول: أنَّ سعيدًا الجُرَيري كان قد اختلط في آخر عُمُرِهِ[٢]، وعَبَّاد بن العَوَّام ممن روى عنه بعد الاختلاط، فلعلَّ هذا الحديثَ مما خُولِطَ فيه الجُرَيرِي، فجعله عن أبي نَضْرَة بدل أبي هارون.

والدليل على أنَّ عَبَّاد بن العَوَّام سَمِعَ من الجُرَيرِي بعد الاختلاط:

١- أنَّه لم يَنُصَّ أحدٌ على سماعِ عَبَّادِ بن العَوَّام من الجُرَيرِي في حال الصِّحَّة[٣].

٢- أنَّ عَبَّاد بن العَوَّام لم يُدْرِكْ أَيُّوب السَّخْتِيَاني، وكلُّ مَنْ أدرك أَيُّوبَ فسماعُهُ من الجُرَيرِي جَيِّدٌ، كما قال أبو داود[٤]، ويَلْزَمُ منه أنَّ مَنْ لم يدرك أيوب فسماعُهُ من الجُرَيرِي ليس بجيد، وهذه الطريقة هي التي مَيَّزَ بها الحافظُ العراقيُّ مَنْ سَمِعَ من الجُرَيرِي قبل الاختلاط، فقال بعد أنْ عَدَّ أحدَ عَشَرَ راويًا سَمِعُوا من الجُرَيرِي قبلَ الاختلاط قال: «وذلك لأنَّ هؤلاء الأحد عشر

---

(١) أي ضَعْفٌ خَفِيّ، فالعلة تُطْلَق على ما فيه خلافٌ على الراوي، وهو الأكثر، وعلى مجرد الضعف، وهو الأقل، كما حققَّه شيخنا العلامة الدكتور أحمد معبد، وإنما عبرتُ هنا بلفظ العلة؛ لمقابلةِ حكمي بحكمِ الحافظين الحاكم والذهبي، حيث نَفَيَا العلةَ عن الحديث، كما سيأتي، ووصفتها بالخفاء؛ لخفاءها على المتأخرين، وظهورها للجهابذة المتقدمين.

(٢) ينظر: المختلطين (ص١٦)، والاغتباط (ص١٢٧)، والتقييد والإيضاح (ص٤٤٧).

(٣) ومما يجدر التَّنَبُّهُ إليه: أنَّه قد جاء في حاشية النسخة الخطيَّة لكتاب «المختلطين» للعلائي في ترجمة الجريري: «وممن سَمِعَ منه قبل الاختلاط عَبَّاد بن العَوَّام»، وهذه الحواشي بخَطِّ البُوصِيرِي، كما جاء مصرحًا به في نهاية النسخة الخطيّة، لكن كلام البُوصِيرِي هذا مرسلٌ لا دليلَ عليه، ولم أَرَهُ لأحدٍ قبل البُوصِيرِي، والصواب خلافُهُ، كما سيأتي.

(٤) سؤالات الآجري لأبي داود (١/٤٠٤/ ت٧٩٧).

سَـــمِعُوا من أيوب السَّـــخْتِيَاني، وقد قال أبو داود فيما رواه عنه أبو عُبَيد الآجُري: كلُّ مَنْ أدرك أيُّوب فسَمَاعُهُ من الجُرَيرِي جَيِّد»[١].

٣- أنَّ البخـاريَّ ومسـلمًا قـد احْتَجَّـا بعَبَّاد بن العَوَّام والجُرَيرِي مُنْفَرِدَين، ولم يَحْتَجَّـا بهمـا مُجْتَمِعَين، فـإعْرَاضُ الشـيخين عن الاحتجـاجِ بعَبَّـاد بن العَوَّام عن الجُرَيرِي على صـورةِ الاجتماع؛ يُوقِعُ فِي القلب تَرَدُّدًا أنَّه سَمِعَ منه في حال الصِّحَّةِ.

فإنْ قيل: إنَّ أبا عبد الله جارَ حمادِ بن زيدٍ قد تابع عَبَّاد بن العَوَّام، قيل: هذه المتابعةُ لا يُفْرَحُ بها؛ لأنَّ أبا عبدَ الله هـذا مجهولٌ لا يُعْرَفُ حالُهُ[٢]، فَضْـلًا عن أنْ يُعْرَفَ هل روى عن الجُرَيرِي قبلَ الاختلاطِ أم بعدَهُ؟!

وقد أورد الحافظُ الذهبيُّ هذ الحديثَ في «الميزان» في ترجمة أبي عبد الله هذا، واسْـتَغْرَبَهُ جدًّا[٣].

فإنْ قيل: إنَّ كَهْمَس بن الحســن قد تابع الجُرَيرِيَّ، وكَهْمَسٌ ثقة[٤]، قيل: هذه المتابعة مثلُ سَـابِقَتِها في الوَهَن، بل أشـدُّ، والمُتَّهَم بها عبد الرحمن بن قيس الضَّـبِّي الراوي عن كَهْمس، فقد كان يَضَعُ الحديثَ ويَقْلِبُ الأسانيد[٥]، ولعلَّ هذا الحديث مِمَّا عَمِلَتْهُ يَدَاهُ، فقَلَبَهُ وجَوَّدَ إسنادَهُ، فجعله عن أبي نَضْرَة العبدي الثِّقَة، بَدَلَ أبي هارون العبدي المتروك، والدليل على ذلك: أنَّ لَفْظَ الحديثِ الذي رواه هو لفظ حديث أبي هارون لا لفظ حديث أبي نَضْرَة.

الأمر الثاني: أنَّ أبا هارون وأبا نَضْـرَة عَبْدِيَّان، فاشـتركا في النسـبة، والرواية عن أبي سـعيد، بل إنَّ

(١) التقييد والإيضاح (ص٤٤٧).

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال (٤/٥٤٥)، وبغية الملتمس (ص٢٨).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/٥٤٥).

(٤) ينظر ترجمته: التاريخ الكبير (٧/٢٣٩)، والجرح والتعديل (٧/١٧٠)، وتهذيب الكمال (٢٤/٢٣٢)، وتهذيب التهذيب (٨/٤٥٠).

(٥) ينظر ترجمته: الكامل (٥/٤٧٣)، والمجروحين (٢/٥٩)، وتهذيب الكمال (١٧/٣٦٤).

أبا نَضْرَة أشهرُ نسبةً وأكثرُ روايةً عن أبي سعيد من أبي هارون، فكأنَّ الجُرَيرِي لشهرةِ أبي نَضْرَةَ سَلَكَ فيه طريق الجَادَّة، بعد ما اختلط، فجعله عن أبي نَضْرَة المشهور، بَدَلَ أبي هارون المتروك.

الأمر الثالث: أنَّ الحفاظ المتقنين كسفيان الثَّوْرِي، وهُشَيم بن بَشِير، وحماد بن سَلَمَة، ومَعْمَر بن راشد، وأضرابهم؛ رَوَوُا الحديثَ، فجعلوه من حديث أبي هارون لا من حديث أبي نَضْرَة.

الأمر الرابع: أنَّ الإمامَ أحمدَ لما سُئِلَ عن حديث الجُرَيرِي عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيد، قال: «ما خَلَقَ اللهُ من ذا شيئًا، إنما هو حديثُ أبي هارون»[1].

يعني: ما خَلَقَ اللهُ من حديث الجُرَيري عن أبي نَضْرة عن أبي سعيد شيئًا، إنما هو من حديث الجُرَيرِي عن أبي هارون عن أبي سعيد.

فالإمام أحمد نَفَى أنْ يكون الجُرَيرِي رواه عن أبي نَضْرَة عن أبي سعيد، وإنما رواه عن أبي هارون عن أبي سعيد.

ولا يَلْزَمُ من كلام الإمام أحمد أنَّ غير أبي هارون لم يروه عن أبي سعيد، فقد رواه عنه شَهْر بن حَوشَب، كما قال ابن معين، فالإمام أحمد كلامه يَتَنَزَّلُ على حديث الجُرَيرِي عن أبي هارون خاصة. والله تعالى أعلم.

الأمر الخامس: أنَّ ابنَ معين لمَّا سُئِلَ عن حديث أبي هارون عن أبي سعيد، ذَكَرَ له طريقًا دونه في الضعف يُقَوِّيه ويَشُدُّهُ به، يرويه شَهْر بن حَوشَب عن أبي سعيد[2]، ولو كان حديث أبي نَضْرَة صحيحًا لكان أولى أنْ يذكرَهُ في الباب، بدلًا من أنْ يذكرَ طريقًا ضعيفًا، وبعيدٌ جِدًّا أنْ يَغِيبَ عن ابن معين -ونَاهِيكَ به حِفْظًا وجلالةً- حديثُ أبي نَضْرَة، وإنما عَدَلَ عنه إلى غيرِهِ لعلمه بخطئه. والله أعلم.

---

(١) المنتخب من علل الخلال (١/١٣٢).

(٢) سؤالات ابن الجنيد (ص٦٣).

والحاصل: أنَّ حديثَ أبي نَضْرَة خطأ، أخطأ فيه الجُرَيرِي بعد ما اختلط، فجعله عن أبي نضرة بدلَ أبي هارون، فعاد الحديث إلى أبي هارون.

العلماء الذين صححوا الحديث والتعقيب عليهم:

تقدَّم أنَّ الحديثَ له عِلَّةٌ خَفِيَّةٌ، علمها الجهابذة المتقدمون مِن أمثال الإمام أحمد بن حنبل، وخَفِيَتْ على المتأخرين، فحكمُوا على ظاهر إسنادِهِ وصَحَّحُوهُ، وهم: الحاكم أبو عبد الله، والذهبي، وابن القَطَّان الفاسي، ومُغْلَطَاي، وحَسَّنَهُ العلائي، وأشار البيهقي إلى ثُبُوتِهِ.

أولا: كلام الحاكم والذهبي:

قال الحاكم أبو عبد الله: «هذا حديثٌ صحيحٌ ثابتٌ، لاتِّفَاقِ الشيخين على الاحتجاجِ بسعيد بن سليمان وعَبَّاد بن العَوَّام والجُرَيري، ثم احتجاجُ مسلمٍ بحديث أبي نَضْرَة، فقد عددتُ له في المسند الصحيح أحدَ عشرَ أصلًا للجُرَيري، ولم يُخْرِجَا هذا الحديثَ، الذي هو أوَّلُ حديثٍ في فضل طُلَّاب الحديثِ، ولا يُعْلَمُ له عِلَّة، ولهذا الحديث طُرُقٌ يجمعها أهلُ الحديثِ، عن أبي هارون العَبْدِي، عن أبي سعيد، وأبو هارون ممن سَكَتُوا عنه»(١).

ووافقه الذهبي قائلًا: «على شرط مسلم، ولا علة له»(٢).

التعقيب عليهما:

١ - أنَّ الحديثَ ليس على شَرْط الشيخين، ولا على شَرْطِ واحدٍ منهما؛ لأنَّ البخاريَّ ومسلمًا إنما احتجا بعَبَّاد بن العَوَّام والجُرَيرِي على صورةِ الانفرادِ، لا على صورِ الاجتماعِ؛ لأن عَبَّادًا روى عن الجُرَيري بعد اختلاطه، وقد عَابَ العلماءُ على الحاكم مثلَ ذلك، وجَعَلُوهُ أحدَ الأسباب التي أوقعتْهُ في التساهل في كتابه «المستدرك»، حيث ينظرُ إلى الراوي منفردًا ولا يُرَاعِي

(١) المستدرك (كتاب العلم/ ١/ ١٦٤/ ح٢٩٨).

(٢) المستدرك ومعه تلخيص الذهبي (كتاب العلم/ ١/ ١٦٤/ ح٢٩٨).

حالَهُ في شيخه، قال الحافظ ابن حجر في «النكت» في سياق كلامه على «المستدرك» وأقسامه، قال: «الأول: أنْ يكونَ إسنادُ الحديثِ الذي يُخْرِجَهُ محتجًّا برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالمًا من العلل، واحترزنا بقولنا: على صورة الاجتماع، عما احتجا برواته على صورة الانفراد، كسفيان بن حُسَين عن الزهري، فإنهما احْتَجَّا بكل منهما، ولم يَحْتَجَّا برواية سفيان بن حُسَين عن الزُّهْرِي؛ لأنَّ سماعَهُ من الزَّهْرِي ضَعِيفٌ دون بقية مشايخه، فإذا وُجِدَ حديثٌ من روايتِهِ عن الزُّهْرِي لا يُقال على شرط الشيخين؛ لأنَّهما احْتَجَّا بكلٍّ منهما، بل لا يكون على شرطهما إلَّا إذا احْتَجَّا بكلٍّ منهما على صورة الاجتماع»[1].

٢- وأما نَفْي العلةِ عن الحديث، فقد تقدَّم أنَّ الحديثَ له عِلَّةٌ خَفِيَّةٌ اطَّلَعَ عليها الإمامُ الجِهْبِذُ أبو عبد الله أحمد بن حنبل، ونَفَى أنْ يكونَ الحديثُ حديثَ أبي نَضْرَة، وإنما هو حديث أبي هارون، وكلامُ الإمامِ أحمدَ وحدَهُ يُقَدَّمُ على كلامِ غيرِهِ في هذا الفَنِّ؛ لتَقَدُّمِهِ وقُعُودِهِ فيه.

٣- وأما قول الحاكم: «وأبو هارون ممن سَكَتُوا عنه[2]»، قلتُ: لم يَسْكُتُوا عنه، بل تَكَلَّمُوا فيه، وضَعَّفُوهُ ضَعْفًا شديدًا، حتى قال شعبة: «لأنَّ أُقَدَّمَ فيُضْرَبَ عُنُقِي أحبَّ إليَّ مِنْ أنْ أقولَ: حدثنا أبو هارون»[3].

ثانيا: كلام ابن القطان الفاسي:

وأمَّا أبو الحسن ابن القَطَّان فقد أورد الحديث في كتابه «بيان الوَهَم والإيهام»، وعَزَاهُ لابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، والرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفاصل»، وقال: «رجال هذا

---

(١) النكت (١/٣١٤).

(٢) هذه العبارة ظاهرها يُفِيد الجرحَ الخفيفَ، أو أنَّ صاحبَها لم يُذْكَرْ فيه جرحٌ ولا تعديلٌ، لكنَّها عند البخاريّ من عباراتِ الجَرْحِ الشديدِ، قال الحافظ الذهبي في الموقظة (ص٨٣): «أما قول البخاري: «سَكَتُوا عنه»، فظاهرها أنَّهم ما تَعَرَّضُوا له بجرحٍ ولا تعديلٍ، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء، أنها بمعنى: تركوه».

(٣) الكامل (٦/١٤٧).

الإســناد الثاني الذي ذكر الرَّامَهُرْمُزِي، والأول الذي ذكر ابن أبي حاتم ثقات»[١]، ثم قال: «فإنْ قلتَ: فإنَّ الجُرَيرِي مُخْتَلِطٌ...[٢] شيئًا»[٣].

التعقيب عليه:

١- نعم الحديثُ رجالُهُ ثقاتٌ، كما قال أبو الحســن ابن القطان، لكن لا يَلْزَمُ منه أنْ يكونَ صــحيحًا، فقد يكون الحديثُ رجالُهُ ثقات، لكنَّه ضـعيفٌ؛ لانقطاعٍ فيه أو شـذوذٍ أو علةٍ خفيةٍ، كما هو الحال في هذا الحديث.

ثالثا: كلام مغلطاي:

أورد المُنَاوي في «فيض القدير» حديث أبي هارون عند الترمذي، ثم حكى عن مُغْلَطَاي قولَهُ: «وَرَدَ من طريق غير طريق الترمذي حسن بل صحيح»[٤].

التعقيب عليه:

أنني لم أجدْ هذا النقل في شيء من كتب مُغْلَطَاي، ولم أَجِدْهُ لأحدٍ قبل المُنَاوي -رحمه الله-، فإنْ صَحَّ؛ فالظاهر أنَّ مُغْلَطَاي أراد حديث الجُرَيرِي عن أبي نَضْـرَة عن أبي سعيد، وقد تقدَّم أنَّ الحديثَ ضعيفٌ، وإنْ كان ظاهرُهُ الصحة.

(١) بيان الوهم والإيهام (٥/٢١٦).

(٢) وقع هنا في الأصل طَمْسٌ قَدْرَ سطرين أكمله المحقق هكذا: «فإن قلتَ: فإنَّ الجُرَيري مختلط [قلنا: رواه عنه حماد بن زيد، وهو روى عنه قبل الاختلاط، وقد ذكر له أبو محمد جملة من الأحاديث على شــرط البخاري وسكت عنها، ولم يذكر عنها] شيئًا».

وهذه تخليطٌ فاحشٌ من المُحَقِّق، فإنَّ حمادَ بن زيد ليس له رواية للحديث أصــلًا عن أبي نضــرة، إنما يرويه أبو عبد الله جار حماد بن زيد عن الجُرَيري، فوَهِمَ المحقق، وظَنَّ أنَّ أبا عبد الله جَارَ حمادِ بن زيد يَرْوِيه عن حَمَّادِ بن زيد عن أبي نضرة، لمَّا وَقَعَ بَصَرُهُ على حمادٍ بن زيد في الإسناد، ولِمَا هو معروفٌ بَدِيْهَةً أنَّ جَارَ المُحَدِّثِ يروي عن المُحَدِّثِ، وسَاعَدُهُ على هذا الوَهَمِ أنَّ حمادَ بن زيد معروفٌ بالرِّوَايةِ عن الجُرَيرِي.

(٣) المصدر السابق (٥/٢١٧).

(٤) فيض القدير (٢/٤٠٠).

رابعا: كلام العلائي:

وأمَّا الحافظُ العلائي فقد أخرج الحديث في «بغية الملتمس» من طريق الرَّامَهُرْمُزِي، وقال عن إسناده: «لا بأس به؛ لأنَّ سعيد بن سليمان هذا هو النَّشِيطِي، فيه لِيْنٌ يُحْتَمَلُ، حدَّث عنه أبو زُرْعَة وأبو حاتم الرازيان وغيرهما»[1].

التعقيب عليه:

١- قوله عن إسناده: «لا بأس به»، بل به بأسٌ وعِلَّةٌ خَفِيَّةٌ، كما تقدم.

٢- وأما زعمه بأنَّ سعيد بن سليمان هو النَّشِيطِي، ومِنْ ثَمَّ بَنَى عليه الحكم على الحديث، فليس كذلك، بل هو الواسطي، وهو ثقةٌ احتجَّ به الشيخان[2]، وقد جاء م صرحًا به عند الحاكم في «المستدرك»[3]، ثم إنَّه لا يُعْلَمُ للنَّشِيطِي رواية عن عَبَّاد بن العَوَّام، في حين روى الواسطي عن عَبَّاد بن العَوَّام، لكن يَبْقَى الحديث على حاله ضعيفًا للعِلَّةِ التي فيه.

خامسا: كلام البيهقي:

أشارَ الحافظُ البيهقيُّ إلى ثُبُوتِ الحديثِ، فقال بعد أنْ روى حديث أبي هارون: «هكذا رواه جماعةٌ من الأئمة عن أبي هارون العَبْدِي، وأبو هارون وإنْ كان ضعيفًا فروايةُ أبي نَضْرَة له شاهدة»[4].

التعقيب عليه:

كلامُ البيهقيِّ كان يَسْتَقِيمُ لو كان حديثُ أبي نَضْرَة صحيحًا، لكنْ قد عُلِمَ أنَّه خطأ، أخطأ فيه الجُرَيرِي، فجَعَلَهُ عن أبي نَضْرَة، بدلَ أبي هارون، فعاد الحديث إلى أبي هارون. واللهُ وَلِيُّ التوفيق.

---

(١) بغية الملتمس (ص٢٨).

(٢) ينظر ترجمته: تهذيب الكمال (١٠/٤٨٣)، والتقريب (ت٢٣٢٩).

(٣) المستدرك (كتاب العلم/ ١/١٦٤/ ح٢٩٨).

(٤) «المدخل إلى السنن الكبرى»(ص٣٦٨)(ح٦٢٢).

المطلب الثالث: حديث شهر بن حوشب عن أبي سعيد.

عن شَهْر بن حَوشَب قال: «كُنَّا نأتي أبا سعيد الخُدْرِي ونحن غِلْمَان، فنسأله، فكان يقول: مَرْحَبًا بوَصِيَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ، سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «سيأتيكم ناسٌ يتفقَّهُون، ففَقِّهُوهُمْ، وأَحْسِنُوا تعليمَهم»، فكان يُجِيبُنَا بمسائلِنَا، فإذا انفدت مسائلُنَا حَدَّثَنَا بعدُ حتى نَمَلَّ».

تخريج الحديث من هذا الوجه:

أخرجه ابن وهب في «مسنده»(ص١٥٩)(ح١٦٦)، قال: أخبرني يحيى بن أيُّوب، عن عُبَيد الله بن زَحْر، عن لَيْث بن أبي سُلَيم، عن شَهْر بن حَوشَب، به بلفظه.

ومن طريق ابن وهب أخرجه الخطيب في «الجامع»(١/ ٢٠٢).

وأخرجه ابن الجُنَيد في «سؤالاته»(ص٦٣)، وأحالَ على مَتْنِ حديثِ أبي هارون، فقال: «ذُكِرَ ليحيى، وأنا أسمع، حديثَ أبي هارون، عن أبي سعيد، أنَّه قال: مَرْحَبًا بوَصِيَّة رسولِ اللهِ ﷺ، فقال يحيى: قد رواه لَيْث بن أبي سُلَيم، عن شَهْر بن حَوشَب، عن أبي سعيد مثلَهُ. فقال رجل ليحيى: هذا أيضًا ضعيفٌ مثل أبي هارون؟ قال: لا، هذا أقوى مِن ذاك وأحسنُ، حَدَّثَنَاهُ ابن أبي مريم، عن يحيى بن أيُّوب، [عن عُبَيد الله بن زَحْر](١)، عن لَيْث».

ومن طريق ابن الجُنَيد أورده عبد الغني المقدسي في «المُنْتَخَب من علل الخَلَّال»(١/ ١٣١)(م٦٥).

وأخرجه الذهبي في «السير»(١٥/ ٣٦٢) من طريق الصَّاغَاني، عن سعيد بن أبي مريم، عن يحيى بن أيُّوب، عن عُبَيد الله بن زَحْر، عن لَيْث، عن شَهْر بن حَوشَب، به مثلَه. دون قوله: «فكان يُجِيبنا...».

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من المطبوع، وأثبته من مصادر التخريج.

الحكم على الحديث من هذا الوجه:

الحديثُ مِنْ هذا الوجهِ ضَعِيفٌ، عُبيد الله بن زَحْر مُخْتَلَفٌ فيه، والرَّاجِحُ ضَعْفُهُ[1]، ولَيْث بن أبي سُلَيم ضعيفٌ ولا يُتْرَك[2]، وشيخُهُ شَهْر بن حَوشَب ضعَّفَهُ قومٌ، وعدَّلَهُ آخرون، والعملُ على تحسينِ حديثِهِ في غير ما وَهِمَ فيه[3].

وهذا الحديثُ -مع الضَّعْفِ الذي فيه- أقوى شيءٍ وَرَدَ في الباب وأَحْسَنُهُ، قال ابن الجُنَيد -كما تقدَّم-: «ذُكِرَ ليحيى، وأنا أسمع، حديثَ أبي هارون، عن أبي سعيد، أنَّه قال: مَرْحَبًا بوَصِيَّة رسولِ اللهِ ﷺ، فقال يحيى: قد رواه لَيْث بن أبي سُلَيم، عن شَهْر بن حَوشَب، عن أبي سعيد مثلَهُ. فقال رجل ليحيى: هذا أيضًا ضعيفٌ مثل أبي هارون؟ قال: لا، هذا أقوى مِن ذاك وأحسنُ».

وفي كلامِ ابنِ معين إشارةٌ إلى أنَّ حديثَ شَهْر بن حَوْشَب ليس شديدَ الضَّعْفِ؛ لأنَّ حديث أبي هارون -من غير اعتبارِ رِوَايةِ سفيان عنه- ضعيفٌ جدًّا، والأقوى والأحسنُ من الضعيفِ جدًّا هو الضعيف فقط.

ولمَّا كان حديثُ شَهْرٍ ضَعْفُهُ قريبٌ مُحْتَمَلٌ، فإنَّه يَرْتَقِي بحديثِ أبي هارون العَبْدِي -الذي تَقَوَّى برواية سفيان عنه- إلى الحسن لغيره. والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر ترجمته: الجرح والتعديل (٥/٣١٥)، والكامل (٥/٥٢٢)، وتهذيب الكمال (١٩/٣٦)، وتهذيب التهذيب (٧/١٢)، والتقريب (ت٤٢٩٠).

(٢) الأكثر على تضعيف حديث لَيْث، لكنَّه مع ضَعْفِهِ لا يُتْرَك، بل يُكتب حديثُهُ ويُعْتَبَرُ، قال ابن معين: «ليث بن أبي سليم ضعيف إلَا أنه يُكتب حديثُهُ». وقال ابن عدي: «له أحاديثُ صالحةٌ غير ما ذكرتُ، وقد روى عنه شعبة والثوري وغيرهما من ثقات الناس، ومع الضَّعْف الذي فيه يُكتب حديثُهُ». ينظر ترجمته: الكامل (٧/٢٣٣)، وضعفاء العقيلي (٣/٤١١)، وتهذيب الكمال (٢٤/٢٧٩)، وتهذيب التهذيب (٨/٤٦٥).

(٣) وقد حَسَّنَ له الحافظُ ابنُ حجر في غير موضع، فقال في «الفتح»: «حسن الحديث؛ وإنْ كان فيه بعض الضَّعْف». وقال في «نتائج الأفكار»: «فيه مَقَالٌ؛ لكنْ حديثُهُ حسنٌ إذا لم يُخَالِف». ينظر ترجمته: الكامل (٥/٥٧)، وتهذيب الكمال (١٢/٥٧٨)، والميزان (٢/٢٨٣)، والتقريب (ت٢٨٣٠)، والفتح (٣/٦٥)، ونتائج الأفكار (١/٣٦١).

المطلب الرابع: حديث أبي خالد مولى بني الصباح عن أبي سعيد.

عن أبي خالد مولى ابن الصَّبَّاح، عن أبي سعيد الخُدْرِي، أنَّه كان يقول: «مَرْحَبًا بوَصِيَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ إذا جاءُوهُ في العلم».

تخريج الحديث من هذا الوجه:

أخرجه الرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفَاصِل»(ص١٧٦)(ح٢٣)،

وأخرجه الحاكم في «الكنى»(٤/ ٢٨٦)، أخبرنا محمد بن الحسن السَّرَّاج،

كلاهما (الرَّامَهُرْمُزِي، ومحمد بن الحسن السَّرَّاج) عن محمد بن عبد الله الحَضْرَمِي، عن يحيى الحِمَّاني، عن ابن الغَسِيل، عن أبي خالد مولى ابن الصَّبَّاح الأَسَدِي، عن أبي سعيد الخُدْرِي، به بلفظه.

والحديث ذكره ابن مَنْدَه في «الكنى»(ص٢٨٥) في ترجمة أبي خالد مولى بني الصَّبَّاح إشارةً، فقال: «حدَّث عن أبي سعيد الخُدْرِي، في وَصِيَّةِ رسولِ الله ﷺ، روى عنه عبد الرحمن بن الغَسِيل».

الحكم على الحديث من هذا الوجه:

الحديثُ مِنْ هذا الوجهِ ضعيفٌ جدًّا، يحيى الحِمَّاني حافظٌ إلَّا أنهم اتَّهَمُوهُ بسَرِقَةِ الحديثِ[١]، وابن الغَسِيل هو عبد الرحمن بن سليمان، صَدُوقٌ فيه لِيْن[٢]، وأبو خالد مولى ابن الصَّبَّاح لا يُعْرَف، ذكره ابن مَنْدَه[٣]، وأبو أحمد الحاكم[٤] في «الكنى»، ولم يَذْكُرَا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

(١) التقريب (ت٧٥٩١). وينظر ترجمته: الكامل (٩/٩٥)، وضعفاء العقيلي (٦/٣٧٦)، وتهذيب الكمال (٣١/٤١٩)، والميزان (٤/٣٩٢)، وتهذيب التهذيب (١١/٢٤٣).

(٢) تقريب التهذيب (ت٣٨٨٧). وينظر ترجمته: الكامل (٥/٤٦٣)، وتهذيب الكمال (١٧/١٥٤)، والميزان (٢/٥٦٨)، وتهذيب التهذيب (٦/١٨٩).

(٣) فتح الباب (ص٢٨٥).

(٤) الأسامي والكنى (٤/٢٨٦).

المطلب الخامس: حديث عكرمة عن أبي سعيد.

عن عكرمة قال: «قال لِي ابنُ عباس ولعَلِيٍّ ابنِهِ: انْطَلِقَا إلى أبي سعيد الخُدْرِي فاسْمَعَا من حديثِهِ، فأتيناه وهو في حائطٍ له، فلمَّا رَآنَا قام إلينا، فقال: مَرْحَبًا بوَصِيَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ، ثم أنشأ يُحَدِّثُنَا، فلمَّا رآنا نكتبُ، قال: لا تَكْتُبُوا، واحْفَظُوهُ كما كُنَّا نَحْفَظُ، ولا تَتَّخِذُوهُ قُرْآنًا».

تخريج الحديث من هذا الوجه:

أخرجه أبو القاسم ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٤٣/ ٤٥، ٤٦) من طريق الحسين بن أبي زيد الدَّبَّاغ، والحسن بن خالد، عن عُبَيد الله بن تَمَّام، عن خالد الحَذَّاء، عن عكرمة، به بلفظه.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الكبير»(٢٢/ ٥٥١)(ح٦٢٧)، وعَزَاهُ إلى ابن عساكر.

الحكم على الحديث من هذا الوجه:

الحديثُ مِنْ هذا الوجهِ ضعيفٌ جدًّا، عُبَيد الله بن تَمَّام يروي عن خالد الحَذَّاء العجائب، كما قال البخاري[١]، ولعلَّ هذا الحديث من عجائبِهِ، وقد روى له ابن عدي في «الكامل» أحاديثَ عن خالد الحَذَّاء وغيرِهِ، ثم قال: «وهذه الأحاديث التي أمليتُهَا لخالدٍ الحَذَّاء ويونس وداود بن أبي هند كل ذلك يرويه عنهم عُبَيد الله بن تَمَّام، ولا يُتَابِعُهُ الثقاتُ عليه»[٢]. وقال ابن حبان: «كان ممن ينفردُ عن الثِّقَات بما لا يُعْرَفُ من أحاديثِهِم، حتى يَشْهَدَ مَنْ سَمِعَهَا ممن كان الحديثُ صِنَاعَتَهُ أنها معمولةٌ أو مقلوبةٌ، لا يَحِلُّ الاحتجاجُ بخبره»[٣].

(١) التاريخ الكبير (٥/٣٧٥).

(٢) الكامل (٥/٥٣٥).

(٣) المجروحين (٢/٦٦).

المطلب السادس: حديث أبي العالية عن أبي سعيد.

عن أبي العَالِيَة، قال: «كُنَّا نأتي أبا سعيد الخُدْرِي، فيقول: مَرْحَبًا بوَصِيَّة رسولِ اللهِ ﷺ».

الحكم على الحديث من هذا الوجه:

أخرجه أبو القاسم ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(١٦/ ٣٢٠) من طريق محمد بن خالد الدمشقي، عن أبيه، عن أبي جعفر الرازي، عن داود بن أبي هِنْد، عن أبي العَالِيَة، به بلفظه.

الحكم على الحديث من هذا الوجه:

الحديثُ مِنْ هذا الوجهِ موضوعٌ، محمد بن خالد الدمشقي كذَّبه أبو حاتم[1]، وأبوه لا يُعرف، ذكره ابن عساكر[2]، ولم يَذْكُرْ فيه جرحًا ولا تعديلًا، وأبو جعفر الرازي، صَدُوقٌ سيءُ الحفظ[3].

خلاصة المبحث الأول:

مما سَبَقَ نَخْلُصُ إلى أنَّ حديثَ أبي سعيد الخُدْرِي جاء من طُرُقٍ لا تَخْلُو من ضَعْفٍ أو ضَعْفٍ شديدٍ، بل ووَضْعٍ، لكنَّ بعضَ طُرُقِهِ صالحةٌ للاعتبار والارتقاء، وبيان ذلك:

١ - أنَّ حديثَ أبي هارون ضعيف جدًّا، والآفَةُ فيه من أبي هارون، لكنَّه لمَّا رواه عنه سفيان الثَّورِي صَلُحَ للاعتبارِ والارتقاءِ.

٢- أنَّ حديثَ أبي نَضْرَة خَطَأٌ، أخطأ فيه الجُرَيرِي بعد ما اختلط، فجعله عن أبي نَضْرَةَ بَدَلَ أبي هارون، فعاد الحديثُ إلى أبي هارون.

٣- أنَّ حديثَ شَهْرِ بن حَوْشَب مع ضَعْفِهِ أقوى شيءٍ وَرَدَ في البابِ وأَحْسَنُهُ، كما قال إمام

(١) الجرح والتعديل (٧/٢٤٤).

(٢) تاريخ دمشق (١٦/٣٢٠).

(٣) تقريب التهذيب (ت٨٠١٩). وينظر ترجمته: الجرح والتعديل (٦/٢٨٠)، وضعفاء العقيلي (٤/٥١٢)، وتهذيب الكمال (٣٣/١٩٢)، والميزان (٣/٣١٩)، وتهذيب التهذيب (١٢/٥٦).

الفن يحيى بن معين.

٤- أن حديثَ أبي هارون العَبْدِي وحديثَ شَهْرِ بن حَوْشَب مع ضَعْفِهِمَا يَشُدُّ بعضُهما بعضًا ويرتقيان إلى الحسن لغيره.

٥- أنَّ باقي أحاديثِ البابِ عن أبي سعيد لا يُمْكِنُ أنْ يُعَوَّلَ عليها؛ لأنَّها لا تَخْلُو من ضَعْفٍ أو ضَعْفٍ شديدٍ أو وَضْعٍ.

والله وليّ التوفيق

المبحث الثاني

شواهد لحديث أبي سعيد

المطلب الأول: حديث أبي الدرداء.

عن عامر بن إبراهيم، عن أبي الدَّرْدَاء رضي الله عنه، أَنَّه كان إذا رأى طلبةَ العلمِ قال: «مَرْحَبًا بطلبةِ العلمِ»، وكان يقول: «إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أَوْصَى بكم».

تخريج الحديث:

أخرجه الدَّارِمِي في «سننه» في «المقدمة» باب «في فضل العلم والعالم»(١/ ٣٦٥)(ح٣٦٠)، قال: أخبرنا إسماعيل بن أَبَان، حدثنا يعقوب -هو القُمِّي-، عن عامر بن إبراهيم، عن أبي الدَّرْدَاء، به بلفظه.

والحديث أورده الحافظُ ابنُ حجر في «إتحاف المهرة»(١٢/ ٥٧٦) تحت ترجمة عامر بن إبراهيم الأصبهاني عن أبي الدَّرْدَاء، وقال: «ولم يُدْرِكْهُ».

الحكم على الحديث:

الحديثُ بهذا الإسنادِ منقطعٌ إنْ لم يكن معضلًا، عامر بن إبراهيم الأصبهاني لم يُدْرِكْ أبا الدَّرْدَاء، كما قال الحافظ ابن حجر، ولا تُعْرَفُ له روايةٌ عن الصحابة، إنما روايتُهُ عن مالك بن أنس، وحَمَّاد بن سَلَمَة، ومُبَارك بن فَضَالَة، وذَوِيبِهِم[١].

ومِمَّا ينبغي التَّنَبُّهُ إليه: أنَّ يعقوب القُمِّي هذا من شيوخ عامر بن إبراهيم الأصبهاني، لا من تلاميذه، فإمَّا أنْ يكونَ عامرُ بن إبراهيم هذا آخَر غير الأصبهاني، وإمَّا أنْ يكونَ هو الأصبهاني، وتكون رواية القُمِّي عنه من رواية الأكابر عن الأصاغر، على أَنَّه لا يُعْرَفُ في الرُّوَاة من اسمه عامر بن إبراهيم غيرُ الأصبهاني، وابنُ حَفِيدِ عامرٍ هذا، وآخرُ مُتَأَخِّرٌ جدًّا، وإنما اعْتَمَدْتُ في الحكمِ على الحديث على أَنَّه الأصبهاني تقليدًا للحافظ ابنِ حجر.

(١) ينظر ترجمته: الجرح والتعديل (٦/ ٣١٩)، وطبقات المحدثين بأصبهان (٢/ ٨٣)، وتهذيب الكمال (١٤/ ١١)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٦١).

المطلب الثاني: حديث جابر.

عن جابرٍ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ لأصحابه: «إنَّه سيُضْرَبُ إليكم في طلب العلم، فرَحِّبُوا، ويَسِّرُوا، وقَارِبُوا».

تخريج الحديث:

أخرجه الرَّامَهُرْمُزِي في «المُحَدِّث الفاصــل»(ص١٧٦)(ح٢٤)، قال: حدثنا أبي، حدثنا نَهْشَــل الدارمي، حدثنا زُنْبُور الكوفي، حدثنا رَوَّاد بن الجَرَّاح، عن المِنْهَال بن عَمْرو، عن رجلٍ، عن جابر، به بلفظه.

الحكم على الحديث:

الحديثُ بهذا الإســنادِ ضَــعِيفٌ جدًّا، فيه رجلٌ لم يُسَــمَّ، وزُنْبُور الكوفي اســمُهُ محمد بن يَعْلَى، متروكُ الحديثِ[1]، ورَوَّاد بن الجَرَّاح صَدُوق اخْتَلَطَ بأَخَرَةٍ؛ فتُرِكَ[2].

---

(١) ينظر ترجمته: التاريخ الكبير (٢٦٨/١)، والجرح والتعديل (١٣٠/٨)، والكامل (٥١٩/٧)، وضــعفاء العقيلي (٤١٩/٥)، وميزان الاعتدال (٧٠/٤).

(٢) التقريب (ت١٩٥٨). وينظر ترجمته: التاريخ الكبير (٣٣٦/٣)، والجرح والتعديل (٥٢٤/٣)، والكامل (١١٤/٤)، وضعفاء العقيلي (٣٦٠/٢)، والميزان (٥٥/٢).

المطلب الثالث: حديث أبي هريرة.

عن المُعَلَّى بن هِلَالٍ، عن إسماعيل بن مسلم، قال: «دَخَلْنَا على الحسن نَعُودُهُ حتى ملأنا البيتَ، فقبَضَ رِجْلَيهِ، ثم قال: دَخَلْنَا على أبي هريرة نَعُودُهُ حتى ملأنا البيتَ، فقبَضَ رِجْلَيهِ، ثم قال: دَخَلْنَا على رسولِ اللهِ ﷺ حتى ملأنا البيتَ وهو مضطجعٌ لجَنْبِهِ، فلمَّا رَآنَا قَبَضَ رِجْلَيهِ، ثم قال: «إنَّه سيأتيكم أقوامٌ من بعدي يطلبون العلم، فرَحِّبُوا بهم، وحَيُّوهُمْ، وعَلِّمُوهُم»، قال: «فأَدْرَكَنَا واللهِ أقوامًا ما رَحَّبُوا بِنَا، ولا حَيُّونَا، ولا عَلَّمُونَا، إلَّا بعدَ أنْ كُنَّا نذهبُ إليهم فيَجْفُونَا».

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه في «سننه» كتاب «الإيمان وفضائل الصحابة والعلم» باب «الوَصَاةِ بطلبة العلم»(١/ ٩١)(ح٢٤٨)، قال: حدثنا عبد الله بن عامر بن زُرَارَة، قال: حدثنا المُعَلَّى بن هِلَال، به بلفظه.

الحكم على الحديث:

الحديثُ بهذا الإسنادِ موضوعٌ، والبلاءُ فيه من المُعَلَّى بن هِلَال، فقد اتَّفَقَ النقادُ على تكذيبه، كما قال الحافظ ابن حجر(١). وقال ابن عدي: «هو في عِدَاد مَنْ يَضَعُ الحديث»(٢). وقال ابن حبان: «كان يروي الموضوعاتِ عن أقوامٍ ثقاتٍ، وكان أُمِّيًّا لا يَكْتُب، وكان غاليًا في التشيُّعِ، يَشْتُمُ أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ، لا تَحِلُّ الروايةُ عنه بحالٍ، ولا كتابةُ حديثِهِ إلَّا على جهة التعجب»(٣).

والحديثُ أورده البُوصِيري في «مصباح الزجاجة»، وضعَّفه، ثم ذَكَرَ حديثَ أبي هارون

(١) تقريب التهذيب (ت٦٨٠٧).

(٢) الكامل (٨/٩٩).

(٣) المجروحين (٣/١٦).

العبدي عن أبي سعيد شاهدًا له[1].

وهذا تَقْصِيرٌ غير مَرْضِيٍّ من البُوصِيرِي -رحمه الله تعالى- فإنَّ الحديثَ موضوعٌ لا ضعيفٌ، ولا ينفعُهُ شاهدٌ ولا غيرُهُ، ويدلُّ على كَذِبه وبطلَانِهِ أمران:

الأول: أنَّ أكثرَ الأئمة إنْ لم يكنْ كُلُّهم على أنَّ الحسن البصري لم يَسْمَعْ من أبي هريرة، بل قال بعضُهم: لم يَرَهُ قطُّ[2]، اللهم إلَّا في حديثٍ واحدٍ عند النسائي، ثَبَتَ سماعُهُ فيه، كما قال الحافظ ابن حجر[3]، مع كَون تلميذِهِ السخاوي مما نازعه فيه[4].

الثاني: أنَّ الإمامَ الكبيرَ أبا سعيد الحسن البصري -رحمه الله تعالى- أجلُّ وأَوْرَعُ من أنْ يَصِفَ الصحابةَ رضي الله عنهم أو التابعين بالجَفَاءِ، بل كان رحمه الله مُجِلًّا لهم، عارفًا بأَقْدَارِهِم.

وليس ببعيدٍ أنْ يَصْدُرَ هذا السَّخَفُ وسوءُ الأدبِ من المُعَلَّى بن هلال؛ فإنَّه كان مع كَذِبِهِ غاليًا في التشيع، يَشْتُمُ أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ، كما قال أبو حاتم ابنُ حِبَّان[5].

خلاصة المبحث الثاني:

مِمَّا سَبَقَ نَخْلُصُ إلى أنَّ الشَّوَاهِدَ التي وردتْ في الباب لا يمكن أن يُعَوَّل عليها؛ لأنَّها لا تَخْلُو من إعْضَالٍ أو ضَعْفٍ شديدٍ أو وَضْعٍ.

والله وَلِيُّ التوفيق

(١) مصباح الزجاجة (٣٦/١).

(٢) ينظر: المراسيل (ص٣٤)، وجامع التحصيل (ص١٦٤).

(٣) تهذيب التهذيب (٢٦٩/٢).

(٤) فتح المغيث (١٦١/٢).

(٥) المجروحين (١٦/٣).

المبحث الثالث

شرح الحديث وفوائده وما يتعلق به من المُلَح واللطائف

المطلب الأول: شرح الحديث.

قولُهُ: «مَرْحَبًا»: منصوبٌ بفعل مُضْمَر، أي صَادَفْتَ رُحْبًا -بالضم- أي سَعَةً، وقيل: منصوبٌ على المصدر، أي رَحَّبَ اللهُ بك مرحبًا، وهي كلمةٌ يُرَادُ بها البِرُّ وحُسْنُ اللِّقَاء، وقد يَزِيدُون معها: «أهلًا»، أي وجدتْ أَهْلًا فاستأنس[1]، وفي روايةٍ: «مَرْحَبًا بوَصِيَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ، هاهنا إلى جَنْبِي، سَلُوا عَمَّا شِئْتُم»، وفي روايةٍ: «مرحبًا مرحبًا، ادْنُوا».

قولُهُ: «بوَصِيَّة»: الوَصِيَّة مأخوذة من وَصَيْتُ الشيءَ أَصِيهِ؛ إذا وَصَلْتُهُ، وسُمِّيَتْ الوصيةُ وَصِيَّةً؛ لأنَّ الميتَ لمَّا أَوْصَى بها وَصَلَ ما كان فيه من أمر حياته بما بعدَهُ من أمر مَمَاتِهِ، ويقال: وَصَّى وأَوصَى بمعنى واحد، والاسم الوَصِيَّة والوَصَاة، والمراد بالوَصِيَّة هنا: مَنْ أوصى بهم رسولُ الله -ﷺ- مِمَّنْ جاء يطلبُ العلمَ[2].

قولُهُ: «إنَّ النَّاسَ لكم تَبَعٌ»: أي تَابِعُون، فوُضِعَ المصدرُ مَوضِعَهُ مبالغةً، نحو: رَجُلٌ عَدْلٌ، والخطاب للصحابة رضي الله عنهم، والمعنى: النَاسُ تَبَعٌ لكم في العلم، كما جاء مُصرَّحًا به في رواية، وقيل معناه: النَّاسُ يتبعونكم في أفعالكم وأقوالكم؛ لأنَّكم أخذتُم عَنِّي مكارمَ الأخلاق[3].

قولُهُ: «مِنْ أقطارِ الأَرْض»: أي جَوَانِبِهَا ونَوَاحِيهَا، جمع قُطْر بالضم، وهو الجَانِب

(١) ينظر: العين (٣/٢١٥)، والصحاح (١/١٣٤)، ومشارق الأنوار (١/٢٨٥)، والنهاية (٢/٢٠٧)، وشرح النووي على مسلم (١/١٨٧)، وفتح الباري لابن حجر (١/١٣١).

(٢) ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص١٨١)، ومقاييس اللغة (٦/١١٦)، والصحاح (٦/٢٥٢٥)، والمصباح المنير (٢/٦٦٢)، والتنوير شرح الجامع الصغير (٦/٤٢٤).

(٣) ينظر: شرح المشكاة (٢/٦٧٦)، ومرقاة المفاتيح (١/٢٩٩)، وحاشية السندي على سنن ابن ماجه (١/١٠٩)، وفيض القدير (٢/٣٩٩).

والنَّاحِيَة[1].

قولُهُ: «يَتَفَقَّهُون في الدِّين»: جملة استئنافية لبيان علَّةِ الإتيان، أو حالٌ من الضمير المرفوع في «يأتونكم»، وهو أَقْرَبُ إلى الذَّوْقِ، والمعنى: حَقٌّ على جميع النَّاسِ في مشارقِ الأرضِ ومغارِبِها متابعتُكُم، وحَقٌّ عليهم أنْ يأتوكم جميعًا، ويأخذُوا منكم أمرَ دَينِهم، فإذا لم يتمَكَّنُوا منه؛ فعليهم أنْ يَسْتَنْفِرُوا رجالًا يأتونَكُم ليتفقَّهُوا في الدِّين، وليُنْذِرُوا قومَهُم إذا رجعوا إليهم، فالتعريف في «الناس» لاستغراق الجِنْس، والتنكير في «رجالا» للنوع، أي رجالًا صَفَتْ نِيَّاتُهُم، وخَلُصَتْ عَقَائِدُهُم، يَضْرِبُون أكبادَ الإبل لطلب العلم، وإرشاد الخَلْق[2].

قولُهُ: «فإذا أَتَوكُمْ فاسْتَوصُوا بهم خيرًا»: أي اقْبَلُوا وصيتي فيهم، بتعليمهم علومَ الدِّين وأخلاقَ المهتدين، والاستيصاء قَبُول الوَصِيَّة، وبمعنى التَّوصِيَة أيضًا، وحقيقة استوصوا: اطلبُوا الوَصِيَّةَ والنصيحةَ لهم من أنفسكم، وهذا من باب التجريد، أي ليُجَرِّدْ كلُّ واحد منكم شخصًا مِنْ نفسه، ويطلب منه الوصية في حَقِّ الطَّالِبين ومُرَاعَاةِ أحوالِهِم[3]، وفي روايةٍ: «فإذا جاءوكُم فأَلْطِفُوهُم وحَدِّثُوهُم»، وفي روايةٍ: «فإذا جاءوكُم فأَكْرِمُوهم»، وفي روايةٍ: «فأَوْسِعُوا لهم، واسْتَوصُوا بهم خيرًا، وعَلِّمُوهُم»، وفي روايةٍ: «وعَلِّمُوهُم مِمَّا عَلَّمَكُم اللهُ ﷻ»، وفي روايةٍ: «وافْتُوهُم»، وفي روايةٍ: «واقْنُوهُمْ» أي عَلِّمُوهُم.

---

(1) ينظر: الصحاح (٢/٧٩٥)، وشرح المشكاة (٢/٦٧٦)، وقوت المغتذي (٢/٦٦٠)، ومرقاة المفاتيح (١/٢٩٩)، وفيض القدير (٢/٣٩٩).

(2) ينظر: شرح المشكاة (٢/٦٧٦)، وقوت المغتذي (٢/٦٦٠)، ومرقاة المفاتيح (١/٢٩٩)، وفيض القدير (٢/٣٩٩).

(3) ينظر: شرح المشكاة (٢/٦٧٦)، وعقود الزبرجد (٢/٣٣٤)، ومرقاة المفاتيح (١/٢٩٩)، وفيض القدير (٢/٤٠٠)، وحاشية السندي على سنن ابن ماجه (١/١٠٩).

المطلب الثاني: فوائد الحديث.

هذا الحديثُ وَرَدَ بألفاظٍ كثيرةٍ متنوعةٍ، تقدمَتِ الإشــارةُ إليها في التخريج، ومجموعُ هذه الألفاظ يُسْتَفَادَ منها:

١ - فيه مَنْقَبَةٌ شريفةٌ لأهلِ الحديثِ، وحَسْبُهُمْ أنْ يوصِي بهم النبيُّ -ﷺ- أصحابَهُ.

٢- وفيه دليلٌ على استحبابِ تأنيسِ القادمِ، وقد تكرَّرَ ذلك من النبيِّ ﷺ، ففي حديث أم هانئ: «مَرْحَبًا بأمِّ هَانِئٍ»[1]، وفي قصة فاطمة: «مَرْحَبًا بابْنَتِي»[2]، وفي قصة عكرمة بن أبي جهل: «مَرْحَبًا بالراكب المُهَاجِر»[3]، وأخرج النسـائي من حديث عاصـم بن بَشِـير الحارثي عن أبيه أنَّ النبي ﷺ قال له لمَّا دَخَلَ، فسَلَّمَ عليه: «مَرْحَبًا، وعليك السلام»[4][5].

٣- وفيه دعوةٌ للمُعَلِّمين أنْ يَرْفِقُوا بالمتعلمين، وأنْ يُرَحِّبُوا بهم، وأنْ يُوسِّعُوا لهم في المجالس، لا سـيما أصـحابَ الحديثِ منهم، قال البدر ابن جماعة في آداب العالم مع الطلبة: «ينبغي أنْ يَتَرَحَّبَ بالطلبة إذا لَقِيَهم، وعند إقبالِهم عليه، ويُكرمهم إذا جَلَسُـوا إليه، ويُؤنِّسَـهم بسـؤاله عن أحوالهم وأحوال مَنْ يتعلَّقُ بهم بعد رَدِّ سـلامِهِم، وليعاملهم بطَلَاقَةِ الوجه، وظهور البِشْـر، وحسـن المَودَّةِ، وإعلام المحبة، وإضْـمَارِ الشَّـفَقَةِ؛ لأنَّ ذلك أشـرحُ لـ صدرِهِ، وأطلقُ لوجهِهِ، وأبسطُ لسؤالِهِ، ويزيد في ذلك لمن يُرْجَى فَلَاحُهُ ويَظْهَرُ صلاحُهُ، وبالجملة فهم وَصِيَّةُ رسولِ اللهِ -ﷺ-، فيما رواه أبو سـعيد الخُدْرِي ﷺ، عنه ﷺ قال: «إنَّ الناسَ لكم تَبَعٌ، وإنَّ رجالًا

---

(١) صحيح البخاري (كتاب الجزية/ باب أمان النساء وجوارهن/ ٤/١٠٠/ ح٣١٧١).

(٢) صحيح البخاري (كتاب المناقب/ باب علامات النبوة في الإسلام/ ٤/٢٠٣/ ح٣٦٢٣).

(٣) المستدرك (كتاب معرفة الصحابة/ باب ذكر مناقب عكرمة بن أبي جهل/ ٣/ ٢٧١/ ح٥٠٥٩)، وصححه.

(٤) السنن الكبرى (كتاب عمل اليوم والليلة/ ما يقول للقادم إذا قدم عليه/ ح١٠٠٧٢).

(٥) فتح الباري (١/١٣١).

يأتونكم من أقطار الأرض يتفقَّهون على الدِّينِ، فإذا أَتَوكُمْ فاسْتَوصُوا بهم خيرًا»(١).

٤- وفيه أنَّه ينبغي على المُعَلِّمِ أنْ يبدأَ الطالبَ بالمُلَاطَفَةِ والتَّرْحِيبِ به قبل أنْ يُعَلِّمَهُ، حتى يَسْكُنَ إليه ويَأْنَسَ به.

٥- وفيه حَثُّ الطلبةِ على الرِّحْلَةِ في طلب العلم، وأنَّ الرِّحْلَةَ سُنَّةُ المُحَدِّثِينَ.

٦- وفيه حِرْصُ الصحابةِ على تبليغِ العلمِ، ونَشْرِهِ، وتعليمِهِ الناسَ.

٧- وفيه فَضْلُ التفقه في العلم، وأنَّه خيرٌ من مُجَرَّدِ روايتِهِ، وإنْ كان في كُلٍّ خيرٌ.

٨- وفيه فَضْلُ المدينةِ وفَضْلُ علمائِها، وأنها ستكون مَقْصَدَ الطلبةِ من أقطار الأرض، حيثُ جاء في رواية: «الناس تَبَعٌ لكم يا أهل المدينة في العلم»، وفي الحديث: «يُوشِكُ أنْ يضربَ الناسُ أكبادَ الأبلِ يطلبون العلم فلا يَجِدُونَ أعلمَ من عالم المدينة»(٢).

٩- وفيه الحَثُّ على التَّبْكِيرِ في طلب العلم، حيثُ جاء في روايةٍ: «كُنَّا نأتي أبا سعيد الخُدْرِيَّ ونحن غِلْمَان نسأله».

١٠- وفيه مشروعيةُ الوَصِيَّة، ولُزُومُ العملِ بها وإنْفَاذُهَا.

١١- وفيه أنَّه ينبغي على الطالبِ إذا سَمِعَ ما يَسْتَشْكِلُهُ أنْ يسأَلَ فيه حتى يَعْرِفَهُ، حيثُ جاء في رواية: «قال: مَرْحَبًا بوَصِيَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ، قلنا: وما وَصِيَّةُ رسولِ اللهِ ﷺ؟».

١٢- وفيه الحَثُّ على حِفْظِ العلمِ، وأنَّه أنفعُ وَسِيْلَةٍ للتَّعَلُّمِ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ أرشدَ إليه وأَمَرَ به، ولو كان غيرُهُ خيرًا منه لأرشدَ إليه، حيثُ جاء في روايةٍ: «أَمَرَنَا أنْ نُحَفِّظَكُم الحديثَ».

١٣- وفيه إشارةٌ إلى فضيلةِ الإسنادِ، حيثُ أَمَرَ النبيُّ ﷺ الصحابةَ أنْ يُحَدِّثُوا مَنْ بعدَهُم، وأنَّ مَنْ بعدَهُم سيسألونهم.

---

(١) تذكرة السامع والمتكلم (ص٣٤).

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه (أبواب العلم عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في عالم المدينة/ ٥/ ٤٧/ ح٢٦٨٠)، وحسَّنه.

١٤- وفيه عَلَمٌ مِنْ أعلامِ النبوة، حيثُ أَخْبَرَ النبيُّ ﷺ بسَـمَاعِ الحديث مِنْ بعدِهِ، وأنَّ أناسًـا سَيَرْحَلُون في طلبه، وقد وَقَعَ جميعُ ما أخبر به ﷺ، ومِنْ ثَمَّ أَوْدَعَ الإمامُ البيهقيُّ هذا الحديثَ في كتابه «دلائل النبوة»[١].

١٥- وفيه الحَثُّ على تبليغِ العلمِ ونَشْرِهِ.

المطلب الثالث: ما يتعلق بالحديث من المُلَح واللطائف.

١- جاء في روايةٍ أنَّ النبيَّ -ﷺ- قال: «النَاسُ تَبَعٌ لكم يا أهلَ المدينة في العلم»[٢]، ويُسْتَفَاد من هذه الراوية أنَّ الحديثَ مَدَنِيٌّ، وهو إنْ كان من الجَلِيّ الوَاضِحِ أنَّ أكثرَ السُّـنَّةِ كانت في المدينة؛ حيثُ التشريعُ والأحكامُ، لكنْ ما جاء مُصَرَّحًا به أقوى مِمَّا لم يَقَعْ فيه تصريحٌ.

٢- كان هذا الحديثُ مَدَنِيًّا، ثم صار بَصْرِيًّا، فأبو سعيد الخُدْرِي مَدَنِي، وشَهْر بن حَوشَب نَزَلَ البصرةَ واسْـتَقَرَّ بها، وأبو هارون العَبْدِي بَصْرِي، وعنه اشْـتَهَرَ الحديثُ، والرُّوَاة عنه أكثرُهُم بصريُّون.

٣- في قوله: «إنَّ النَّاسَ لكم تَبَعٌ» مَأْخَذٌ لتسمية التابعي تابعيًّا، وإنْ كانت التَبَعِيَّة عامة بواسطة أو بغير واسطة، ولكنَّ المطلقَ يَنْصَرِفُ إلى الكامل[٣].

٤- أفاد أبو هلال العَسْكَرِي أنَّ أول مَنْ قال: «مرحبًا» سَيْف بن ذِي يَزَن، قالها لعبد المطلب بن هاشم جَدّ النبي -ﷺ- لمَّا وَفَدَ إليه مع قريش ليُهَنِّئوهُ برجوع المُلْكِ إليه[٤].

٥- أَخَذَ الحافظُ العراقيُّ[٥] -رحمه الله- تعالى- المعنى الذي في حديث أبي سعيد، ونَظَمَهُ في أبياتٍ،

---

(١) دلائل النبوة (٦/٥٤٠).

(٢) أخرجها تمام في «فوائده»(ح١٤٧)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه»(٣٧/١٠٤).

(٣) مرقاة المفاتيح (١/٢٩٩).

(٤) الأوائل للعسكري (ص٨٦).

(٥) درة الحجال في أسماء الرجال (٢/١٦٠).

لمَّا قُرِئَ عليه الحديثُ، فقال:

تَـرَفَّقْ بـمَـنْ يـأتيـك للعلم طـالبًـا ... وقُـلْ مرحبًـا يـا طـالـبَ العلم مرحبًـا

فذاك الذى أوصـــى به سَــيِّدُ الوَرَى ... كمـا قـد رَوَى الخُـدْرِيُّ عنـه ورَحَّبَـا

ومَـنْ سَـــهَّـلَ اللهُ الـطـريـقَ لـجَـنَّـةٍ ... لـه لـجـديـرٌ بـالـتَّـرَحُّـبِ والـحِـبَـا

الخاتمـــة

الحمدُ للهِ الذي بنعمتِهِ تَتِمُّ الصـالحات، والصـلاةُ والسـلامُ على مَنْ أكملَ اللهُ به الرِّسَـالَات، وعلى آله وأصحابه أُولِي المناقب والكَرَامَات.

وبعدُ:

فأحمدُ الله الذي أَعَانَنِي على إتمام هذا البَحْث، وقد أَسْفَرَ عن عِدَّةِ نتائجَ، يمكن إيجازها فيما يلي:

١ - أنَّ حديثَ أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ جاء من طُرُقٍ لا تَخْلُو من ضَعْفٍ أو ضَعْفٍ شَدِيدٍ، بل ووَضْعٍ، لكنَّ بعضَ طُرُقِهِ صالحةٌ للاعْتِبَارِ والارْتِقَاء.

٢ - أنَّ حديثَ أبي هارون العَبْدِي ضـعيفٌ جدًّا، والآفةُ فيه من أبي هارون، لكنَّه لمَّا رواه عنه سـفيانُ الثَّورِيُّ صَلُحَ للاعْتِبَارِ والارْتِقَاء.

٣- أنَّ روايةَ هذا العددِ الهائلِ الذي نَيَّفَ على العشرين للحديث عن أبي هارون العَبْدِي، مع تقويةِ ابنِ معين لحديث شَـهْرِ بن حَوْشَـب؛ يجعلُ النفسَ تَسْكُنُ والقلبَ يطمئنُ إلى أنَّ للحديثِ أصـلًا ثابتًا عن أبي سعيد.

٤ - أنَّ حديثَ أبي نَضْرَةَ خطأٌ، أخطأ فيه الجُرَيرِي بعد ما اختلط، فجعله عن أبي نَضْرَةَ بَدَلَ أبي هارون، فعاد الحديثُ إلى أبي هارون.

٥- أنَّ المُتَقَدِّمِينَ أعمقُ علمًا وأَدَقُّ نَظَرًا من المُتَأَخِّرِينَ، حيثُ ظَهَرَ للإمامِ أحمدَ من عِلَّةِ حديثِ أبي نَضْرَةَ ما خَفِي على المُتَأَخِّرِينَ.

٦- أنَّ حديثَ شَـهْر بن حَوشَـب مع ضَـعْفِهِ أقوى شـيءٍ وَرَدَ في البابِ وأَحْسَـنُهُ، كما قال إمامُ الفَنِّ يحيى بن معين.

٧- أنَّ حديثَ أبي هارون العَبْدِي وحديثَ شَهْر بن حَوْشَب مع ضَعْفِهِمَا يَشُدُّ بعضُهُمَا بعضًا ويَرْتَقِيَانِ إلى الحَسَنِ لغيرِهِ.

٨- أنَّ باقي أحاديثِ البابِ والشـواهدَ التي ورَدَتْ فيه لا يُمْكِنُ أنْ يُعَوَّلَ عليها؛ لأنَّها لا تَخْلُو من خطأٍ أو ضَعْفٍ شديدٍ أو وَضْعٍ.

فهرس المصادر والمراجع

١- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، مجمع الملك فهد، الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ.

٢- إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة: لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١ هـ)، تحقيق: مرزق بن هياس آل مرزوق الزهراني، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

٣- الأسامي والكنى: لأبي أحمد الحاكم (ت٣٧٨ هـ)، تحقيق: يوسق بن محمد الدخيل، دار الغرباء الأثرية بالمدينة، الطبعة الأولى: ١٩٩٤م.

٤- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣ هـ)، تحقيق: عبد الله مرحول، دار ابن تيمية، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٥- الاغتباط بمن رُمِيَ من الرواة بالاختلاط: برهان الدين الحلبي (ت٨٤١ هـ)، تحقيق: علاء الدين علي رضا، دار الحديث، الطبعة الأولى: ١٩٨٨م.

٦- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي (ت٥٤٤ هـ)، المحقق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٧٩ هـ - ١٩٧٠م.

٧- الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)، المحقق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٨- الأوائل: لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت نحو ٣٩٥ هـ)، دار البشير بطنطا، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ.

٩- بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس: لـ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١ هـ)، حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

١٠- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: لأبي الحسن ابن القطَّان (ت٦٢٨ هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

١١- التاريخ الكبير: لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦ هـ)، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن.

١٢- تاريخ بغداد: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣ هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.

١٣- تاريخ دمشق: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت٥٧١ هـ)، تحقيق: عمرو غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

١٤- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم: لبدر الدين محمد بن إبراهيم ابن جماعة الكناني (ت٧٣٣ هـ)، مكتبة مشكاة الإسلامية.

١٥- ترتيب الأمالي الخميسية: ليحيى بن الحسين بن إسماعيل بن زيد الشجري (ت٤٩٩ هـ)، رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (ت٦١٠ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

١٦- تقريب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ.

١٧- التقييد والإيضاح: لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى: ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م.

١٨- تلخيص المتشابه في الرسم: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣ هـ)، تحقيق: سُكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى: ١٩٨٥م.

١٩- التنوير شرح الجامع الصغير: محمد بن إسماعيل ثم الصنعاني، المعروف بالأمير (ت١١٨٢ هـ)، المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.

٢٠- تهذيب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى: ١٣٢٦ هـ.

٢١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ليوسف بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢ هـ)، تحقيق: د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٠٠ هـ.

٢٢- التيسير بشرح الجامع الصغير: لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي القاهري (ت:١٠٣١ هـ)، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٢٣- الجامع (منشور كملحق بمـ صنف عبد الرزاق): لمعمر بن راشـد البـ صري، نزيل اليمن (ت١٥٣ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٣ هـ.

٢٤- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م.

٢٥- الجامع الصغير من حديث البشير النذير: لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت٩١١ هـ)،

٢٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣ هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف.

٢٧- الجرح والتَّعْديل: لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧ هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى: ١٢٧١ هـ.

٢٨- حاشية السندي على سنن ابن ماجه: محمد بن عبد الهادي السندي (ت١١٣٨ هـ)، دار الجيل، بيروت.

٢٩- حلية الأولياء وطبقات الأَصْفِيَاء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت٤٣٠ هـ)، دار السعادة، مصر، سنة: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.

٣٠- درة الحجال في أسماء الرجال: لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي (ت١٠٢٥ هـ)، المحقق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، المكتبة العتيقة، الطبعة الأولى: ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م.

٣١- دلائل النبوة: لأحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨ هـ)، المحقق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٣٢- ذخيرة الحفاظ من الكامل لابن عدي: لأبي الفضـــل محمد بن طاهر المقدســي، المعروف بابن القيسراني (ت٥٠٧ هــ)، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي،، دار السلف – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٦ هـ -١٩٩٦م.

٣٣- ذيل تاريخ بغداد: لمحب الدين محمد بن محمود المعروف بابن النجار (ت٦٤٣ هــــ)، تحقيق: مصطفى عطا، الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ.

٣٤- الزاهر في غريب ألفاظ الشــافعي: لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت٣٧٠ هــــ)، المحقق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع.

٣٥- سـؤالات أبي عبيد الآجُرِّي أبا داود السـجسـتاني في الجرح والتعديل: لأبي داود سـليمان بن الأشـعث السِّـجِسْـتاني (ت٢٧٥ هــ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ.

٣٦- سير أعلام النبلاء: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

٣٧- شرح السنة: لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشــاويش، المكتب الإســلامي، دمشــق، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.

٣٨- شرح الطِّيبِي على مشكاة المصابيح: لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت٧٤٣ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مـ صطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.

٣٩- شرح صحيح مسلم = المِنْهَاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية: ١٣٩٢ هـ.

٤٠- شـرف أصـحاب الحديث: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣ هـ)، المحقق: د. محمد سعيد أوغلي، دار إحياء السنة النبوية.

٤١- شُعَبِ الإيمان: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨ هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشـد للنشـر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السـلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م.

٤٢- الصِّحَاح تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٤٣- صـحيح البخاري: لأبي عبد الله محمد بن إسـماعيل البخاري (ت٢٥٦)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ.

٤٤- صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١ هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٥- الضعفاء الكبير: لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢ هـ)، المحقق: قسم التحقيق بدار التأصيل، دار التأصيل، الطبعة الأولى: ٢٠١٣م.

٤٦- الضعفاء والمتروكون: لأبي الحسن الدَّارَقُطْنِي (ت٢٥٦٣٨٥ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٤٧- الضعفاء والمتروكون: لأحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت٣٠٣ هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى: ١٣٩٦ هـ.

٤٨- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: لعبد الله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان الأصبهاني المعروف بأبِي الشيخ (ت٣٦٩ هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

٤٩- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١ هـ)، المحقق: حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٥٠- العلل ومعرفة الرجال - رواية ابنه عبد الله: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١ هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

٥١- العَيْن: للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠ هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٥٢- الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض: لعياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت٥٤٤ هـ)، المحقق: ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٥٣- فتح الباب في الكنى والألقاب: لمحمد بن إسحاق ابن مَنْدَه (ت٣٩٥ هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

٥٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، عام ١٣٧٩ هـ.

٥٥- فوائد أبي بكر الزبيري: لأبي بكر محمد بن بشـر الزبيري العَسْـكَري المعروف بالعكبري المصري (ت٣٣٢ هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

٥٦- الفوائد: لأبي القاسم تَمَّام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي (ت٤١٤ هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ.

٥٧- فيض القدير شـرح الجامع الـ صغير: لمحمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي القاهري، (ت١٠٣١ هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى: ١٣٥٦ هـ.

٥٨- قوت المغتذي على جامع الترمذي: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السـيوطي (ت٩١١ هـ)، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، عام النشر: ١٤٢٤ هـ.

٥٩- الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥ هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٦٠- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: محمد بن يوسف الكرماني (ت:٧٨٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى: ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧م.

٦١- المتفق والمفترق: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صـادق آيدن الحامدي، دار القادري للطباعة والنشـر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

٦٢- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لمحمد بن حبان البستي (ت٣٥٤ هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى: ١٣٩٦ هـ.

٦٣- المحدث الفاصـل بين الراوي والواعي: لأبي محمد الحسـن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (ت٣٦٠ هـ)، محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، الطبعة الثالثة: ١٤٠٤ هـ.

٦٤- المُخْتَلِطِين: صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١ هـ)، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، وعلي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

٦٥- المدخل إلى السنن الكبرى: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨ هـ)، المحقق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء.

٦٦- المراسيل: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم (ت٣٢٧ هـ)، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى: ١٣٩٧ هـ.

٦٧- مِرْقَاة المَفَاتِيح شرح مِشْكَاة المَصابِيح: للمُلاَّ عَلِي القَارِي (ت١٠١٤ هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.

٦٨- المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١ هـ.

٦٩- مسند أبي داود الطيالسي: لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت٢٠٤ هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.

٧٠- مسند أحمد بن حنبل: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وفريق عمل، تحت إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.

٧١- مسند الشَّـاميين: لأبي القاسم سـليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي ابن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م.

٧٢- مسند الموطأ: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الجوهري المالكي، تحقيق: لطفي بن محمد الـ صغير، طه بن علي بُو سريح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٧م.

٧٣- مشارق الأنوار على صحاح الآثار: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤ هـ)، المكتبة العتيقة، ودار التراث.

٧٤- مشيخة أبي عبد الله الرازي: لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني (ت٥٧٦ هـ)، قرأه وعلق عليه: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

٧٥- مِصْبَاح الزُّجَاجَة في زوائد ابن ماجه: لشهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت٨٤٠ هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٣ هـ.

٧٦- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت٧٧٠ هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.

٧٧- معجم السفر: لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني (ت٥٧٦ هـ)، المحقق: عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية - مكة المكرمة.

٧٨- معجم الشيوخ: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت٥٧١ هـ)، المحقق: الدكتورة وفاء تقي الدين، دار البشائر - دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

٧٩- معجم الشيوخ: لأبي الحسين محمد بن أحمد بن جُمَيْع الصيداوي (ت٤٠٢ هـ)، المحقق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ.

٨٠- معجم مقاييس اللغة: لأحمد بن فارس بن زكرياء اللغوي (ت٣٩٥ هـ)، المحقق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

٨١- معرفة أنواع علوم الحديث = مقدمة ابن الصلاح: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح الشَهْرَزُورِي (ت ٦٤٣ هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٨٢- معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت٤٠٥ هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية: ١٣٩٧ هـ.

٨٣- المنتخب من علل الخلال: لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ثم (ت٦٢٠ هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية للنشر والتوزيع.

٨٤- موضح أوهام الجمع والتفريق: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣ هـ)، ت: عبد المعطي قلعجي، دار المعرفة، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ.

٨٥- مِيزان الاعتدال في نقد الرجال: لشمس الدين الذهبي (ت٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، الطبعة الأولى: ١٣٨٢ هـ.

٨٦- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، الطبعة: الثانية ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

٨٧- النكت الوفية بما في شــرح الألفية: لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

٨٨- النُّكَت على كتاب ابن الـ صلاح: لأبي الفضـل أحمد بن علي ابن حجر العسـقلاني (ت٨٥٢ هــــ)، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي، المدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

٨٩- النِّهَاية في غريب الحديث والأثر: لأبي السـعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت٦٠٦ هــــ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

فهرس موضوعات البحث

المحتويات